وزارة التعليـــم العالي والبحث العلمـــي
جامعة محمد بوضياف. المسيلة
كلية اللعلوم الإنسانية
قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

رقم التسجيل: 171735079650

دور الأوقاف في الحياة الثقافية خلال العهد العثماني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

تخصص: الغرب الإسلامي

إعداد الطالبة:
- دحدوح أميرة
- حيمر سارة

تحت إشراف الدكتور:
– حميدي أبو بكر الصديق

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
	جامعة المسيلة	رئيسا
حميدي أبو بكر الصديق	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021–2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عز وجل:

"لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون"

آل عمران: 92.

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع

به، أو ولد صالح يدعو له"

رواه مسلم.

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"

وعملا بهذا الحديث وأمتنانا واعترافا بالجميل، نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات والأرض على ما أكرمنا به لإتمام هذا العمل المتواضع ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "حميدي أبو بكر الصديق" الذي رافقنا طيلة هذا البحث وامدنا بالمعلومات والنصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه ويحقق مناه فجزاه الله كل خير.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمسيلة، وإلى من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وأمده بالفهم وزوده بالتكريم، سبحانه رفع شأن العلم فأقسم بالقلم وامتن على الإنسان فعلمه ما لم يعلم.

أهدي ثمرة جهدي وحصيلة مشواري إلى الظل الظليل والسند الكبير إلى النور الذي أنار دربي والذي بذل كل الجهد لي أعتلي سلالم النجاح أبي "دحدوح بلقاسم" أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية، وأهديه لمن كنت لها الأمل الذي راودها في حياتها، والتي ترنو بأغصانها إلى السماء متضرعة بالدعاء لي "أمي"

إلى شركائي الرحم ورفقاء المنزل اخواتي وأخص بالذكر أختي "دحدوح رانيا"

إلى جميع الأهل والأحباب إلى كل من ارتبطت بيننا وبينهم مودة

إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون ي أشياء أخرى، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ونرجو من الله أن يتقبل ثمرة جهدنا

"اللهم أنفعنا بما علمتنا وأنفع غيرنا بعلمنا"

دحدوح أميرة

rawpixel

الإهداء

أحمد الله عز وجل على منه وعونه على تمام هذا العمل

وأهدي ثمرة نجاحي إلى الذي وهبني كل ما يملك، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الذي غرس في نفسي الايمان وحب التعلم والدراسة، إلى الذي سعى لأجل راحتي ونجاحي حتى وصلت على ما أنا عليه إلى أعظم وأعز رجل في الكون أبي العزيز "حيمر إبراهيم"

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى من شاركتني أفراحي وأساتي، إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية

إلى اخواني واخواتي الذين زرعوا البسمة في وجهي وجعلوا أوقاتي سعيدة والذين تقاسموا معي عبء الحياة.

إلى التي ظفرت بها هدية من الأقدار، اخوة فعرفت معنى الأخوة

إلى زميلتي وأختي التي شاركتني هذا العمل "أميرة"

إلى كل أساتذة قسم التاريخ وإلى أصدقائي وزملائي الذي وقفو معي طيلة المشوار.

إلى كل من كان خير عون لي في إنجاز هذا العمل.

حيمر سارة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للوقف في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للوقف

المبحث الثاني: عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر وتطورها

المبحث الثالث: أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني

الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: مؤسسة الحرمين الشريفين

المبحث الثاني: مؤسسة سبل الخيرات

المبحث الثالث: مؤسسة المرابطين والأشراف

المبحث الرابع: مؤسسة أهل الأندلس

المبحث الخامس: مؤسسة الجند والثكنات العسكرية

الفصل الثالث: دور الأوقاف في تمويل الحياة الثقافية

المبحث الأول: بناء الكتاتيب وتمويلها

المبحث الثاني: بناء المساجد وتمويلها

المبحث الثالث: بناء الزوايا ورعايتها

المبحث الرابع: بناء المدارس وتمويلها

المبحث الخامس: تمويل المكتبات

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة:

لاشك أن المجتمع بحاجة إلى الأحباس (الوقف) في كل زمان ومكان وذلك لإستمرار أعمال البر والخير دون إنقطاع، فقد خلق الله الإنسان في الحياة ودعاه الى التكافل الإجتماعي وأشاد بأقويائهم أن يساندوا ضعفائهم وبأغنيائهم أن يساعدوا فقرائهم حتى يسعدوا بسعادتهم ويسيرو في مسيرة واحدة متراصة متلاحمة الأجزاء.

ومن بين الظواهر التي تقوي الأواصر وتشد الأزر وتزرع المحبة في القلوب ما تسمى بظاهرة الإحسان التي نذكر منها الأوقاف الذي يعد باب من أبواب الخير والتقرب إلى الله سبحانة وتعالى .

إمتازت الجزائر في العهد العثماني بكثرة أوقافها وحبوسها وتنوعها وهاذا ما جعلها تصنف ضمن المكونات للتقاليد الدينية والإجتماعية، حيث كانت تمتلك ثروة وقفية معتبرة ومتنوعة (بساتين، حمامات، مدارس، منازل، محلات تجارية، مساجد، عيون ..)التي لعبت دورا بارزا في العملية التنموية خلال العهد العثماني.

وقد عرفت ظاهرة الوقف تطورا وتنظيما كبيرين في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث أدت دورا أساسيا في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وحتى الإدارية وأصبحت مظهرا من مظاهر الحياة اليومية في المجتمع الجزائري.

ويكمن الدور المهم للوقف في الجزائر العثمانية في ثراء الحياة الثقافية والإجتماعية، حيث أسهم بشكل كبير في نشر مؤسسات عديدة (المساجد، الزوايا، .....) إضافة إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين وشؤون الطلبة والمدرسين، وقد ساعد وجود مؤسسات ترعى الأوقاف وسجلاتها.

أسباب إختيار الموضوع:

هو ميلنا للحياة الثقافية في الجزائر خلال الفترة العثمانية، فأردت بذلك توضيح الدور الثقافي الذي لعبته الأوقاف في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وتوافق رغبتنا مع إقتراح الأستاذ المشرف إلى البحث في هذا الموضوع.

إشكالية الدراسة:

تمحور البحث حول إشكالية رئيسية تمثلت في:

- ماهو الدور الذي لعبته الأوقاف في الحياة الثقافية ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1.ماهو التأصيل الشرعي للوقف ؟

2.ماهي عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر وتطورها ؟

3.فيما تكمن أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني ؟

4.فيما تمثلت المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني ؟

المنهج المتبع:

إعتمدنا في دراستنا إلى هاذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي، مع إستخدام المنهج التحليلي لقراءة المعطيات والوثائق وتحليلها للوصول إلى معالجة متكاملة للموضوع.

خطة البحث:

إعتمدنا على خطة للقيام بهاذا البحث والإجابة على إشكالية موضوعنا فقد قسمنا بحثنا إلى مقدمة وثلاثة فصول إنتهاءا بخاتمة تضمنت إستنتاجات وقوائم بيبلوغرافيا وفهارس.

تناولنا في الفصل الاول المعنون مدخل مفاهيمي للوقف في الجزائر خلال العهد العثماني وقسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للوقف أما المبحث الثاني عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر وتطورها، أما المبحث الثالث أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني.

أما الفصل الثاني كان حول المؤسسات الوقفية في الحزائر خلال العهد العثماني ويضم خمسة، مباحث المبحث الأول مؤسسة الحرمين الشريفين، أما المبحث الثاني

مؤسسة سبل الخيرات، والمبحث الثالث مؤسسة المرابطين والأشراف، والمبحث الرابع مؤسسة أهل الأندلس والمبحث الخامس مؤسسة الجند والثكنات العسكرية.

أما الفصل الثالث والأخير الذي يندرج تحت عنوان دور الأوقاف في تمويل الحياة الثقافية والذي يضم خمسة مباحث، المبحث الأول بناء الكتاتيب وتمويلها، المبحث الثاني بناء المساجد وتمويلها، أما المبحث الثالث بناء الزوايا ورعايتها، المبحث الرابع تمويل المدارس وطلبة العلم، المبحث الخامس تمويل المكتبات

وفي الأخير توصلنا من خلال بحثنا العلمي إلى خاتمة كانت حوصلة للنتائج المستخلصة من دراستنا حول هاذا الموضوع.

المصادر والمراجع المعتمد عليها:

لإنجاز هاذا الموضوع إعتدمنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي أفادتنا في بحثنا ومن بين هذه المراجع نذكر:

أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الأول والذي أفادنا في الموضوع كله، حيث كان مرجع أساسي للموضوع الذي إعتمدنا عليه في جميع فصول البحث، كذلك ناصر الدين سعيدوني في كتابه دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني الذي أفادنا في أنواع المؤسسات الثقافية.

ومن المصادر نجد ابن ميمون الجزائري الذي استفدنا منه في المراكز الثقافية من كتاتيب ووصف للمساجد المختلفة في الجزائر.

وإعتدمنا بشكل كبير على المجلات نذكر منها: زكية منزل غرابة دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني الذي إستفدنا منها في دور المراكز الثقافية وتمويلها.

الصعوبات:

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء قيامنا بإنجاز هذه المذكرة وهي:

- صعوبة الحصول على مصادر ملمة لهاذا الموضوع لأنه يحتوي على مصادر كثيرة.
- قصر الوقت الممنوح.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للوقف في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: التأصيل الشرعي للوقف

التعريف اللغوي:

الوقف في اللغة: مصدر وقف، وجمعه أوقاف، يقال: وقف الشيء وأوقفه وحبسه وأحبسه وسلبه بمعنى واحد.

وأما في الاصطلاح: فهو " تحبيس الأصل، وتسبيل المنفعة " يصرف ريعه إلى جهة البر تقربا من الله تعالى[1]

وهناك أيضا مرادف معروف جدا للفظة الوقف، وهي البس وهذه اللفظة هي المتداولة في أغلب كتب الفقهاء المتقدمين ومن أشهر المذاهب الاسلامية الملتزمة بهذه اللفظة إلى اليوم مذهب المالكية.

والحبس لغة: بالضم ما وقف وحبس في سبيل الله وأحبسه، وفي الحديث ذلك حبيس في سبيل الله، أي موقوف على الغزاة يركبون في الجهاد، والحبيس فعيل بمعنى مفعول وكل ما حُبس بوجه من الوجوه حبيس –كتب الليث: الحبيس الفرس يجعل حبيسة في سبيل الله يغزي عليه وكتب الأزهري: والحبس جمع الحبيس يقع على كل شيء وقفه صاحبه وقفة محرمة لا يورث ولا يباع من الأرض وتحل وكرم ومستغل، يحبس أصله وقفة مؤيدة وسبل ثمرته تقربا إلى الله عز وجل.[2]

[1] صالح إبن غانم السدلان، أحكام الوقف والوصية والفرق بينهما، ط2، دار بلنسية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1416، ص 6

[2] إبن منظور، لسان العرب، اعداد وتصنيف يوسف خياط، ج3، لبنان، ص 16–17.

تعريف المذهب المالكي:

عرفه أصحاب المذهب المالكي أمثال خليل إبن إسحاق صاحب المختصر في الفقه المالكي بأنه: جعل منفعة مملوك ولو باجره أو غلته لمستحق مدة ما يراه المحبس.[1]

وكذلك فيه إشارة إلى مذهب المالكية أن الوقف لا يخرج العين الموقوفة عن ملك الواقف بل تبقى على ملكه. لكنه يمنعه من التصرف فيها بالتصرفات الناقلة للملكية، ويلزمه بالتصدق بمنفعتها لا يجوز له الرجوع فيه.

وعلى هذا يعرف بأنه حبس العين عن التصرفات التملكية مع بقائها على ملك الواقف والتبرع اللازم بريعها على جهة من جهات البر.[2]

تعريف المذهب الحنفي:

يعرف أصحاب المذهب الحنفي أمثال أبي حنيفة بأن الوقف هو حبس العين على ملك الوقف والتصدق بمنفعتها أو صرف منفعتها على من أحب بمعنى حبس العين لا على ملك أحد غير الله تعالى. [3]

وعلى هذا المذهب لا يكون للوقف أثر في العين الموقوفة لبقاء حرية تصرفه فيها طول حياته، وإرثها بعد موته كسائر أمواله الأخرى، وإنما أثره يظهر في منفعة المال وغلته فيجعلها صدقة على الموقوف عليه في حال أو المآل. [4]

إختلف النظر في التعريف الفقهي للوقف في مذهب الجنفية بناءا على إختلافهم في نظريتي التبرع والإسقاط.

- **النظرية الأولى:** ترى أن حقيقة الوقف تبرع للإنتفاع دون التصرف بالعين، فهو تبرع على وجه مخصوص، وقد تشعب الرأي أيضا وفق هذه النظرية، فمنهم من يرى أن

[1] محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، محمد أحمد أبو ليل، الوقف مفهومه ومشروعيته، أنواعه، وحكمه، وشروطه، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية التي تنظمه جامعة أم القرى، عام 1422هـ، ص 181.

[2] الشيخ محمد مصطفى الشلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط4، 1982، ص 305.

[3] محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 181.

[4] الشيخ محمد مصطفى الشلبي، مرجع سابق، ص 304.

الوقف إنما هو تبرع بمنافع الموقوف، دون عينه كالعارية، وبهذا قال أبو حنيفة ومنهم من يرى أن الوقف تبرع يتناول عين الموقوف ومنافعه كما في الهبة والصدقة.

- **النظرية الثانية:** ترى أن حقيقة الوقف إسقاط كالعتق، لا تبرع، فالواقف إنما يسقط بالوقف حقوق ملكيته في الموقوف، لتكون ثمرات هذه الملكية ومنافعها لما وقف عليه وبهذا قال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة.

وثمرة اختلاف هذه النظريات: ترجع إلى اختلاف القول من حيث لزوم الوقف وعدمه، وكذا من حيث الاختلاف في شرائط الوقف.

وأما التعريف الذي يتفق مع أصحاب المذهب الحنفي: حبس عين على حكم الله تعالى .... على وجه تعود منفعته إلى العباد، فمقتضاه أن الوقف يقطع التصرف في العين الموقوفة، وينقل ملكية العين الموقوفة من ملك الواقف والموقوف عليه إلى ملك الله تعالى.[1]

تعريف الشافعية:

يعرف المذهب الشافعي الوقف بأنه: "حبس العين على حكم الله تعالى والتصدق بالمنفعة على جهة من جهات البر إبتداءا وإنتهاءا"، وأصحاب هذا المذهب يرون أن الوقف يخرج المال الموقوف عن ملك واقفه بعد تمام الوقف، ويمنعه من التصرف في العين الموقوفة تصرف الملاك بتمليكها لغيره بعوض أو بغير عوض، وإذا مات لا يورث عنه، كما يجعل منفعته صدقة لازمة للموقوف عليهم لا يملك الواقف منعها عنه، فاذا فعل اجبره القاضي على الدفع إليهم متى ثبت استحقاقهم. [2]

[1] محفوظ بن صغير، الوقف في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري، المفهوم والخصائص، أعمال الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر، الواقع والرهانات، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة، بمدرج عبد المجيد علاهم، جامعة المسيلة، يومي 20-21 ماي 2013، المواقف 10-11، رجب 1434 هـ، ص 82.

[2] الشيخ محمد مصطفى الشلبي، مرجع سابق، ص 305-306..

الأدلة على مشروعية الوقف:

إستند العلماء في تأصيلهم لشرعية الوقف إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، وهذه الأدلة حتى وإن كانت لا تدل على موضوع الوقف بصفة مباشرة فإنها تحث على أعمال البر والخير.

أ. من القرآن الكريم:

لقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تحث على عمل الخير وإعطاء الصدقات التي يتقرب بها العبد إلى الله تعالى كقوله تعالى: { لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وما تنفقوا من شيء فإن الله به عليم} [1] فالوقف يدخل في الإنفاق عموما، وكانت هذه الآية بسبب وقف أبا طلحة الأنصاري [2] رضي الله عنه أحب أمواله لديه ببرجاء.[3]

وقوله تعالى: { يأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض} [4]، فقد فهم المسلمون معنى هذا التوجيه الإلاهي وحرصوا أن ينالوا البر من خلال بذل الطيب من المال في انتظار ما هو أفضل وهو مرضاة الله، وقوله تعالى: { من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة} [5]

---

[1] سورة آل عمران، الآية 92.

[2] هو زيد بن سهل بن الأسود النجاري، قال عنه رسول الله صلى الله عليم وسلم: " صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة"، وأحد النقباء لاثني عشر ليلة العقبة، ت 34.

أنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء نقد: سيد حسن العقباني، دار التوفيقية، مصر، ج3، ص 7.

[3] بيرجاء: موضع قبل المسجد النبوي الشريف يعرف بقصر بني جديلة، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب، انظر: إبن حجر العسقلاني، هدى الباري في شرح صحيح البخاري، دار مصر، 2001، ج5، ص 91.

[4] سورة البقرة، الآية: 268.

[5] سورة البقرة، الآية: 245.

ب.من السنة النبوية:

أثرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث تشير إلى مدى أهمية الوقف منها روى عن أبي هريرة [1] رضي الله تعالى عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مات الانسان، إنقطع عمله إلا من ثلاث إلا بصدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعوا له".[2]

وعن عثمان بن عفان [3] رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب بغير بئر رومة [4] فقال: " من يشتري بئر رومة فيجعل فيها دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منها في الجنة" [5] فاشتريتها من صلب مالي، وهذا يؤكد على الأصل في جواز الوقف، وأهميته لما عرض الرسول صلى الله عليه وسلم على الصحابة بوقف بئر رومة ولما وعد بالثواب على ذلك في الجنة.

[1] ه الصحابي أبو هريرة، وقد وردوا اختلاف في اسمه والأشهر عبد الرحمان بن صخر، وهو من الأزد ثم من دوس: كان من حفاظ الصحابة روى عنه نحو ثمان مئة رجل أو أكثر من أهل العلم، أنظر: إبن كثير، البداية والنهاية، دار المنار، ط1، 2001، ج7، ص 97.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم: 1631، ص 1255.

[3] عثمان بن عفان: هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية، وهو ذو النورين وأمير المؤمنين أسلم في أول الإسلام، وهو أحمد العشرة الذين شهد لهم الرسول بالخية قتل سنة 35ه، أنظر: إبن الأثير الجزري، أسد الغابة في معرفة الصحابة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ج3، ص 537.

[4] رومة، بئر في عقيق المدينة، انظر: ياقوت الجموي، معجم البلدان، دار الفكر بيروت، ج1، ص 399.

[5] أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الوصية باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، حديث رقم 1631، ص 692.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: " من احتبس فرسا في سبيل الله إيمانا واحتسابا وتصديقا بوعده، فإن شعبه وريعة وروثه ويولـــه فـــي ميزانه يوم القيامة" [1]

من الإجماع:

قال القرطبي [2] إجماع الصحابة على جواز الوقف فقال: أن مسألة إجماع من الصحابة وذلك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعليا وعائشة وفاطمة وعمر بن العاص وإبن الزبير وجابر رضي الله عنهم – كلهم وقفوا الأوقاف، وأوقافهم بمكة والمدينة مشهورة.

عناصر الوقف:

أ. أركان الوقف والحكمة من مشروعيته:

1. أركان الوقف:

اركان وشروط الوقف :

للوقف أربعة أركان: واقف، وموقوف، وموقوف عليه، وصيغة.

1) الواقف: ويشترط فيه أن يكون مالكا للذات الموقوفة، عاقلا، بالغا، ذكرا أو أنثى، وألا بكون محجورا عليه، فيخرج بذلك الصبي، والمجنون، والمكره، فلا يصح الوقف منهما.

2) الموقوف عليه: ويشترط فيه أن يكون أهلا للتملك حقيقة كالفقراء، وطلبة العلم، والقران، أو حكما كمسجد وقنطرة والرباط، ولا يشترط الإسلام في الموقوف عليه، بل يصح الوقف على الكافر.

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب من احتبس فرسا في سبيل الله حديث رقم: 1753، دار الاعتصام، القاهرة، ج2، ص 45.

[2] هو محمد بن أحمد الأنصاري المالكي القرطبي، إمام من أئمة التفسير، له مؤلفات في ذلك أبرزها: الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة 681، أنظر السيوطي، ليقات المفسرين، ص 92.تفسير القرطبي، ج6، ص 239.

3) الموقوف: أن يكون مما يجوز الإنتفاع به شرعا، فيخرج ما يحرم الإنتفاع به كأنه لهو وخنزير وخمر، فإن كان الوقف على هذا كان الوقف باطلا.[11]

4) الصيغة: إن الصيغة هي الركن الوحيد عند الحنفية وهي الركن الرابع عند الجمهور، وقد تنعقد باللفظ الذي يصدر عن الواقف، وقد تنعقد بالفعل الدال عليه. ومن شروط الصيغة:

- أن تكون جازمة
- أن تكون منجزة
- أن تكون مؤيدة
- أن تكون معينة الصرف
- عدم إقتران الصيغة [22]

أنواع الوقف: ينقسم الوقف الى:

1) الوقف الخيري (العام):

هو الذي يوقف في أول الأمر على جهة خيرية ولو مدة معينة ويكون بعدها وقفا على شخص معين أو أشخاص معينين كان يقف أرضه على مستشفى أو مدرسة ثم من بعد ذلك على أولاده.[3]

2) الوقف الأهلي (الخاص):

هو الذي يقف إبتداء على النفس أو على شخص أو أشخاص معينين، ثم يكون بعدها وقفا على جهة خيرية.

ا) **وقف العقار:** كالأرضي والديار والحوانيت والجنات والمساجد والآبار والقناطر والمقابر والطرق، فهذه يجوز تحبيسها.

---

[1] عبد القادر رباحي، أحكام الوقف، دار إبن حزم، ط1، بيروت-لبنان ،2009 ص25.

[2] محمد إبن أحمد بن صالح الصالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 2001 ص79-82-83-84.

[3] صالح إبن غانم السدلان، أحكام الوقف والوصية والفرق بينهما، المرجع السابق، ص11.

ب) وقف المنقول: كالكتب والحيوان والثياب والسلاح، وحسر ومصابيح المسجد، فوقفه صحيح عند جمهور الفقهاء، وهناك مالا يجوز وقفه كالطعام، لأن منفعته في استهلاكه.[1]

3) الوقف المشترك:

وهو ما جعل إلى الذرية وجهة البر معا في وقت واحد، كان يقف الواقف ماله على ذريته، ويجعل في الوقت نفسه منهما معينا لجهة البر، أو يقف ماله إبتداء على جهة بر، ويشترط في الوقت ذاته أن يكون لبعض ذريته أو لشخص معين منهم فيه، ويستأنس بذلك بما روى أن الحوائط السبعة التي وقفها الرسول صلى عليه وسلم كان يأكل منها ويطعم.[2]

تعريف الوقف في التشريع الجزائري:

عرف المشرع الجزائري الوقف في نص المادة 213 من قانون الأسرة بأنه "حبس المال عن التملك لأي شخص على وجه التأكيد والتصدق".

وورد تعريفه كذلك في نص المادة 31 من قانون 90-25 المتضمن قانون التوجيه العقاري وذلك بنصها: "الأملاك الوقفية هي الأملاك العقارية التي حبسها مالكها بمحض إرادته ليجعل التمتع بها دائما تنتفع به جمعية خيرية، وجمعية ذات منفعة عامة سواء كان هذا التمتع فوريا أو عند وفاة الموصين الوسطاء الذي يعينهم المالك المذكور. [3]

أما المادة 03 من قانون الأوقاف 91-10 فقد عرفته بأنه: "حبس العين عن التملك على وجه التأبيد والتصدق بالمنفعة على الفقراء أو على وجه من وجوه البر والخير.

من خلال التعريفات التي نصت عليها هذه المواد يتضح أن المشروع الجزائري أخرج العين الموقوفة من ملكية الواقف ولم ينقلها إلى ملكية الموقوف عليهم، وبذلك يكون

[1] عبد القادر رباحي، أحكام الوقف، المرجع السابق، ص27.

[2] محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، محمد أبو ليل، الوقف مفهومه ومشروعيته أنواعه وحكمه وشروطه، المرجع السابق، ص189-199.

[3] محفوظ بن صغير، الوقف في الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري " المفهوم والخصائص، المرجع السابق.

قد أخذ بتعريف المذهب الشافعي والحنبلي وجعل من الوقف ذو طابع مؤسساتي، مادام أنه يتمتع بالشخصية المعنوية (المادة 05 من قانون 91-10) .[1]

[1] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر وتطورها.

عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني:

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني توسعا وإمتدادا كبيرا للأوقاف فكانت ظـــاهرة متميزة من حيث الإنتشار والتنوع وساهمت في إثراء وتعدد المجالات الوقفية بـــالجزائر خلال العهد العثماني وتوزعت على مختلف ربوع الوطن ومن بين هذه العوامل نذكر

- **الوازع الديني،** جعل بعض الحكام والعائلات الثرية تقوم بعمل الخير وذلك من خلال وقف أملاكهم وثروتهم على جهات مختلفة كالفقراء والمساكين ودار العجزة، ولا سيما بعد تشجيع بعض السلاطين العثمانيين لهذا العمل الخيري. مثل السلطان بايزيد المعروف بالتقوى والورع، فهو الذي أقر حق الأوقاف في الدولة العثمانية، وعلى سبيل المثال نذكر الباي حسين بن صالح عام 1221هـ / 1807م أنه عندما خرج في إحدى حملاته العسكرية أخذ على نفسه قدر يتعهد فيه ببناء دار الولي سيدي علي العريان والسيد محمد بن سيدي السعيد وإصلاح مسجدهم، وتحبيس أوقاف يستعين بها على رعاية الطلبة والغرباء وإبناء السبيل. وهذا ليكسب من ورائه الأجر والثواب، من جهة ومن جهة أخرى يكسب حب الناس له، فالوقف دين ودنيا.

كذلك من بين عوامل إنتشار الأوقاف هو إجماع العلماء على المذهب الحنفي الـــذي يقر ويشجع الوقف، وهذا ما أشار إليه حمدان خوجة في كتابه المـــرآة حيـــث قـــال: "أن الفقهاء قد أجمعوا على العمل بالمذهب الحنفي الذي يجيز جمع الهبات المشروطة ليكثروا من مردودية الهدايا لصالح الفقراء.[1]

كذلك الحصانة والمناعة التي يتصف بها الوقف والتي أبعدت عنه كـــل الطـــامعين، غير أن بعض المؤرخين يرجعون سبب إنتشار الوقف إلى تخوف السكان الجزائريين من مصادرة أملاكهم وفرض الضرائب المثقلة عليهم من طرف السلطة الحاكمة، خاصة بعد

[1] سمية جفار، الأوقاف في الجزائر خلال القرن 19م (1830/1870)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإجتماعية ، جامعة المسيلة، 2014/2013، ص19.

قلة وشح المصادر الاقتصادية (الجهاد البحري)، وهذا النوع من الوقف الذري أو الأهلي الذي عرف انتشاره لا مثيل له في أنحاء المدن الجزائرية.

ومن بين العوامل كذلك نذكر إسهام المرأة ودورها الفعال في توسيع دائرة الأوقاف مثلما كان للرجال أوقافا فالنساء أيضا لهن حظا ومساهمة فعالة في إثراء هذا القطاع الذي يعود بالنفع على المرء في الدنيا والآخرة، ويكون إضافة إلى مجتمعه، وتعددت أوقافهن من البساتين والدور والمال والأرض.[1]، وكانت لهن أوقافا مستغلة مباشرة وأخرى تؤول للوقف بعد أبنائهن، كل حسب الوصية الموثقة، ومن جهة أخرى تقف على حرية التصرف التي تتمتع بها المرأة في توجيه أملاكها وحرمة الأوقاف من جهة أخرى لدى المجتمع والدولة. [2]

صورة أخرى من صور الإسهام العلمي للمرأة المسلمة عبر التاريخ، العمل الخيري في ميدان العلم، فقد تسابقت نساء كثيرات في مختلف العصور، ومن مختلف الطبقات، أميرات، ملكات، بنات العلماء، بنات التجار، إلى فعل الخير والوقف على العلم، وقد وقفت المرأة على العلم أوقافا مختلفة تمثلت في المساجد والمدارس والمصاحف والكتب والأموال وغيرها، لأنها تمتلك أهلية وذمة مالية مستقلة، فلها مطلق الحرية في إنفاق مالها فيما ترغب من الزكاة والصدقات وسبل الخيرات .... تقول المستشرقة أنا ماري شيمل: " ... ولكن عزل النساء في الإسلام لم يحدث إلا كنتيجة لتطورات سياسية وإجتماعية...".

[1] حميدي أبو بكر الصديق، الأوقاف الجزائرية في بيت المقدس والجزائر ومصيرها في ظل الاحتلال، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ض 187.

[2] مرجع سابق، ص 188.

ولكن القرآن لم يأمر مطلقا بعزل المرأة وإبعادها عن جميع أنشطة المجتمـــع ..... إنني أقول دائما للغربيين الذين يشوهون صورة الإسلام، أن الإسلام قد منح المرأة حـــق الإحتفاظ بما كانت تملكه قبل زواجها وكذلك بما تكسبه أثناء زواجها وهذا يضمن أن لها الحق في ممارسة أي مهنة أو تجارة. [1]

[1] حسن بو لحبال، الثقافة الإسلامية، مجلة محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الفكر والتراث الإسلامي، العدد 07، 2010، ص 61، 62.

المبحث الثالث: أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني.

أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني:

تعد الجزائر من أهم الدول التي إهتمت بالأوقاف في العهد العثماني وساهمت في سخاء الحياة الثقافية، حيث مثلت عملا خيريا وتضامنيا وإجتماعيا وأخذت حيزا إقتصاديا، كما للوقف أهمية كبيرة في حياة المجتمع العربي الإسلامي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة[1]. حيث نشأ الوقف في البداية لأغراض دينية محضة، إلا أنه تطور مع الزمن ليشمل العديد من الأغراض المختلفة التي يجمع فيها رابط مشترك وهو التقرب إلى الله تعالى والحصول على الأجر والثواب.[2]

فالوقف كان على العهد العثماني، نظاما قائما بذاته له مؤسسات وقفية، وجهازا إداري[3] يشرف على إدارته مجلس علمي يتكون من الأئمة الكبار مستقل عن الحكم التركي، ذو كفاءة عليه يتمتع بحصانة قوية حيث لا يستطيع الحكام مهما كانت رتبتهم المساس بأملاكه الوقفية.[4]

غير أن الوقف في الجزائر العثمانية تميز بكثرة أوقافه وانتشارها في ربوع الوطن خاصة المدن الكبرى مثل الجزائر وتلمسان وقسنطينة والبليدة والمدية ومعسكر ووهران.[5]

---

[1] مصطفى عبيد، أنفونتان وفلسفته في تنفيذ الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1839-1841، مجلة الأدب والحضارة الإسلامية، ع 15، شعبان 1434 هـ، جوان 2013 م، قسنطينة الجزائر، ص 308.

[2] إبراهيم بيومي وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الأمانة العامة للأوقاف الدولة الكويت، بيروت، لبنان، 2003، ص 138.

[3] مصطفى عبيد، المرجع السابق، ص 308.

[4] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2006، ص 258

[5] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص20.

حيث نجد وقف صالح باي في مجال التعليم: "الذي وقف تسعة حوانيت على الجامع الأعظم تصرف في مصالحة وبحبسها حبسا مؤبدا ووقفا مباركا مخلـــدا لا يســـتبدل ولا يغير، وهذا الوقف على الشيخ السيد أبي قصعة سنة 1198" .[1]

فبفضل أموال الأوقاف إنتشر التعليم في المـــدن والأريـــاف، حيـــث كـــان معظـــم الجزائريين يحسنون الكتابة والحساب، وهذا ما لاحظه الفرنسيون لدى إحتلالهم الجزائر، كما أكد ذلك الرحالة الألماني "فيلهلم شيمبر"[2] في كتابه صغير الحجـــم رحلـــة الفـــيلهلم شيمبر" إلى الجزائر في سنتي 1831 – 1832 يقول ما يلي: لقد يحدث قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة غير أنني لم أعترض في حين وجدت في بلـــدان جنوب أوربا، فقلما تصادف المرء هناك يستطع القراءة من بين أفراد الشعب ....."[3]

فبرغم من أن التعليم في الجزائر كان تعليمة تقليديا، يعتمد أساسا على القرآن الكريم والعلوم النقلية أكثر من العلوم العقلية فالأول يشمل علـــى التفســـير والحـــديث وتحفـــيظ القرآن... والثانية، علم الفلك، الطب... إلا أنه إستطاع أن يحافظ على الهويـــة العربيـــة الإسلامية الجزائرية، وكانت نسبة الأمية نسبة معدومة وهذا ما إعترف بـــه المؤرخـــون الأوربيون أثناء رحلاتهم إلى الجزائر، نستطيع القول بأن الوقف الإسلامي له أهمية كبيرة في حياة المجتمع الجزائري وهذا ما لاحظناه من خلال الدور الذي قامت بـــه مؤسســـاته

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و، المرجع السابق، ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500–1830م) ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص314.

[2] وأصله ألماني (1804–1878) عالم نبات ورحالة، قام بعدة رحلات إلى جنوب فرنسا والجزائر ومصر والجزيرة العربية الغرض جمع النباتات، ثم ذهب إلى الحبشة واستقر بها بعد أن تزوج بحشبة، دخل السجن عام 1855 ولم يطلق صراحه إلا بعد تسليمه إلى الإنجليز عام 1868، قام في أدوا ببريطانيا إلى أن أدركته الوفاة، وقد زار الجزائر في عام 1831 أي بعد مرور حوالي عشرة أشهر على احتلاله من طرف الفرنسيين وأقام بها حوالي عشرة أشهر، ولما عاد إلى بلاده أصيب بحمى منقطعة، أفقدته الحركة لمدة قصيرة، وقد أصدر كتابه صغير الحجم الذي يتحدث عن رحلته في الجزائر هذا في الكتاب الذي طبعه في مدينة تشتوديمارت عام 1834، ينظر أبو لعيد دودو ، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (18301855)، الشركة الوطنية للنشر والوزيع، الجزائر، 1975، ص 11، 12.

[3] أبو لعيد دودو ، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830–1855)، الشركة الوطنية للنشر والوزيع، الجزائر، 1975، ص 13.

الوقفية المتنوع مداخيلها والمخصص ريعها لمختلف جوانب الحياة التي مست الجزائر، وحتى خارجها المتمثل في أوقاف مكة والمدينة.

وهذه الأهمية نستطيع إجمالها في تعريف أبو القاسم سعد الله فيقول: "الوقف أو الحبس نظام إسلامي معروف، وله أهمية إجتماعية واقتصادية كبيرة في المجتمع واستحدثه المسلمون لتوفير المال والسكن وغيرهما من المساعدات للعلماء والطلبة والفقراء والغرباء والأسرى واللاجئين، وصيانة المؤسسات التي أنشئت لهذه الأغراض، كالماء والطرق والمساجد والزوايا والقباب...إلخ، وهذا النظام يرمز إلى التكامل الإجتماعي والتضامن بين المسلمين غنيهم وفقيرهم، وكان الوقف هو المصدر الأساسي لنشر التعليم والمحافظة على الدين...."[1]

غير أن هذه الأوقاف لم تكن دائما لأغراض خيرية، ففي أحيان كثيرة كان الناس يوقفون لحماية أملاكم من الضياع أو لحمايتها من يد السلطة، ومن حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد والفقراء وكانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف، ولاسيما عند الولادة أو اليتم أو الفقر وكثيرا ما كانت الأسر تلجا إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة.[2]

ولكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسي من الأوقاف وهو خدمة العلم ومساعدة الفقراء والمحتاجين[3] ونستطيع أن نطلق على دور الوقف، بالعمل الإنساني الأخلاقي، الذي شمل جميع جوانب الحياة كما ذكرنا سابقا.

إن نشأة الأوقاف الإسلامية في الجزائر، تعود على فترة الفتح الإسلامي، لبلاد المغرب العربي وباعتبار الوقف يعود بالخير والنفع على واقفه في الدنيا والآخرة، فقد

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830– 1954)، ج5، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1998، ص 152.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982، ص 161.

[3] نفسه.

تسابق الجزائريون كغيرهم من المسلمين يتوارثون جيلا بعد جيل، ويقومون بهذه العملية بدء ببناء المساجد والزوايا والكتاتيب...ثم يحسبون لها العقارات التأمين خدمتها وصياغتها والانفاق على النشاط العلمي والدراسي[1] وكذلك الجانب الإجتماعي كمساعدة الفقراء والمساكين وإبناء السبيل.[2]

ومع الوقت توسع هذا النظام الإسلامي وأصبح يملك أراضي وبساتين ومحلات وغيرها من الأملاك الأخرى، التي تعود فائدتها على المجتمع الجزائري.[3] علما بأن الأوقاف الجزائرية كانت موجودة قبل العهد العثماني حيث توجد وثيقة ترجع إلى عام 1906 /1500م لصاحبها "سيدي أبي مدين" بتلمسان، حيث توسع أوقافه بشيء من التفصيل من خلال بعض وثائقها، كما وجدت أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة، حيث تعود أقدم وثيقة تابعة له إلى عام 947م /1540م.[4]

ولكن إنتشار الأوقاف في الجزائر عرف أكثر في العهد العثماني خاصة أواخر العهد العثماني، وأن عملية الوقف، شملت الجنسين الذكر والأنثى، فالوثائق تثبت بأن المرأة الجزائرية أو التركية كانت تقوم بوقف أملاكها من بحاير وديار وأحراش كما حبست (وقفت) الجهات مختلفة، كالحرمين الشريفين، حيث نجد أحد عقود التحبيس ينص على ما يلي:

" تحبيس الولية مريم بنت سليمان جميع الدار بحومة العرايش سنة 1182ه/1804م بالبليدة على نفسها ثم على الحرمين الشريفين"، كما حبست بعض النساء الأخريات جزء من أملاكهن على المساجد المحلية بالبليدة أو على جهات أخرى، ليستفيد منها المحتاجين

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1954، ص12–133.

[2] محمد البشير الهاشمي الم، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، ع6 مارس، 2002، المركز الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في تاريخ الجزائر العهد العثماني)، المرجع السابق، ص 150، 151.

[4] رابح كنتور، الوقف واثارة دراسة تاريخية بوقف في منطقة البلدية (1791– 1873)، حولية المؤرخ، ع3–4، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2005، ص 304 305.

والمعوزين والفقراء، ويعد سبب إهتمام المرأة بالوقف في نهاية الفترة العثمانيـــة نظـــرا للظروف الصعبة التي عرفها المجتمع الجزائري، ولهذا وقفت المرأة لتضمن أملاك أبنائها وأحفادها من نكبات الدهر التي يخفيها المستقبل.[1]

[1] حمدان خوجة، المرآة تق تع محمد العربي الزبيري ، منشورات ANEP، ص 242.

الفصل الثاني:
المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني

تمهيد:

عرفت الأوقاف في الجزائر كمؤسسة عريقة في الفترة الإسلامية التي سبقت مجيء العثمانيين[1]، حيث تركزت في بناء المساجد وتحبيس العقارات لتأمين خدماتها العلمية، فضلا عما ينفق على الفقراء والمساكين وإبناء السبيل[2]، حيث شهدت بلاد المغرب الأوسط تواجد عدة أوقاف منها مسجد ومدرسة سيدي أبي مدين شعيب[3]، والتي ناهزت ثلاثة وعشرون وقفة عقارية داخل وخارج مدينة تلمسان حيث يرجع تاريخها إلى سنة 906م –1500م، وقدرت أوقاف جامع عبد الله حفر بالجزائر والمعروف بجامع سفير ب: مئة هكتار سنة 640 الموافق ل 1534م .[4]

وبعد دخول العثمانيين إلى الجزائر وفي فترة حكمهم 921ه –1515م/ 1246ه – 1830م توسعت الأوقاف وانتشرت في مختلف أنحاء البلاد وذلك بفعل الظروف التي عرفتها الجزائر منذ أواخر القرن الخامس عشر[5]، وتلك حقبة اتسمت بازدياد الطرق الصوفية والزوايا، خاصة في المدن حيث كان أغلبها وقف أهلي تتقاسمه المؤسسات الدينية لأن الوقف الأهلي أحسن وسيلة للسكن أمام مظالم الحكام وإنعدام الأمن[6]، وهجمات الأساطيل الأوربية على السواحل الجزائرية وتكرار الكوارث الطبيعية.

---

[1] محمد أحمد المهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، مطبعة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003، ص 32.

[2] فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مجلة الأوقاف، العدد15، نوفمبر، الكويت، 2008، ص 03.

[3] سيدي أبي مدين شعيب: اختلف المؤرخون في تاريخ ولادته والأرجح أنه ولد سنة 509ه/1116م حسب المؤرخ محمد بن حمدون البناني، نشأ في أسرة فقيرة له مؤلفات عديدة منها أنس الوحيد ونزهة المريد في علم التوحيد ونزهة اللبيب وأنس التوحيد ومفاتيح الغيب. أنظر: محمد الطاهر علاوي، العالم الرباني للمسيدي أبي مدين شعيب، دار الأمة، ط1، الجزائر، 2004، ص 14.

[4] نصر الدين سعيدوني، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، دراسات إنسانية، عدد خاص بالوقف، ماي، 2001، ص 30.

[5] صالح خرفي، الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 171.

[6] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2001، ص 189.

أما بالأرياف فكان يسود الوقف الخيري بحيث يعود مردودها لصالح المؤسسات الدينية والثقافية من زوايا ومساجد وأضرحة.[1]

أصبحت تشكل الأوقاف الإسلامية نسبة 66 في المائة من مجموع الممتلكات الزراعية والعقارية، فشلت العديد من الدكاكين والفنادق وأفران الخبز والسواقي والصهاريج وأفران معالجة الجبس.[2]

وساهمت فتاوي العلماء خاصة في المذهب الحنفي الذي يقر الوقف الأهلي في تشجيع السكان على وقف أملاكهم.[3]

وقد تنوع الواقفون في الجزائر العثمانية الذين لا حصر لهم بجنس أو طبقة أو مذهب لذلك وجدنا فيهم الرجل والمرأة، والعثمانيين والحضر، والأحناف والمالكية، ولعل الفرق بين واقف وآخر هو النية الحسنة والثروة.[4]

وقد ساعد في تكاثر الأوقاف ونتشارها عدة عوامل منها الوازع في الخير والحماس للدين والعلم وإصلاح المجتمع، واعتبر الحكام الأتراك أن الوقف يمكنهم من تأكيد نفوذهم وسمعتهم ويخلد رغبتهم في الذكر الحسن في الحياة أو بعد المماة ويدعم مكانتهم بتقوية الرابطة الروحية مع بقية السكان.

ومن العوامل أيضا رغبة المحبسين في توفير مصدر رزق دائم لأفراد أسرتهم وحفظ حقوق اليتامى الأرامل والقصر، ويتمثل ذلك في الوقف الأهلي الذي يعتبر أحسن وسيلة تحفظ لهم حقوقهم وتبقيهم في منأى من تقلبات الزمن، كما أن الظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر في القرن 18م التي أدت إلى تعسف الحكام، مما دفع بسكان الجزائر إلى تحبيس أملاكهم تحت إسم الوقف حتى لا تؤول إلى التي كانت تستولي على الأملاك التي لا ورثة لها مما دفع بسكان الجزائر إلى تحبيس أملاكهم تحت إسم الوقف حتى لا

[1] محمود أحمد المهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، المرجع السابق، ص3.

[2] نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 190.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، البصائر، ج1، الجزائر، 2007، ص232.

[4] المرجع نفسه، ص 232.

تؤول إلى الدولة التي تستولي على الأملاك التي لا ورثة لها وتضعها تحت إشراف بيت المال[1] ، وقد ساهم التنوع المذهبي بين المذهب الحنفي الذي إعتمدته السلطة المركزية في الباب العالي الذي يتولى قضايا السياسة الشرعية والمذهب المالكي الذي تولى الشؤون المحلية التي لعبت دورا بارزا في تزايد الأملاك الموقوفة وإنتشارها في مختلف أنحاء البلاد.

المبحث الأول: أوقاف الحرمين الشريفين.

تعتبر مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين من حيث نشأتها من أقدم المؤسسات الوقفية فهي تعود إلى ما قبل العهد العثماني، وهي من أهم مؤسسات الوقف من حيث عدد أوقافها ومداخيلها، فهي تحتل المرتبة الأولى إذا كانت تبلغ تنفيذها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة آنذاك، وكانت تقدم الإعانات لأهالي الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر أو المارين بها بعد التثبيت من صحة أنسابهم إلى الأماكن المقدسة وكانت ترسل حصة من مداخليهم إلى فقراء الحرمين من مطلع كل سنة عن طريق مبعوث شريف مكة يحمل كمية هائلة من النقود والذهب والألبسة إلى فقراء مكة والمدينة وخدام الحرمين الشريفين[2] وأوكل إليها كذلك حفظ الأمانات والإنفاق على ثلاثة مساجد حنفية داخل مدينة الجزائر.[3]

والسمة الرئيسية الخاصة لهذه المؤسسة إضافة إلى أنها كانت تخفف من معاناة المحتاجين، تقدم العون لكل نسب إلى الحرمين توفير الماوي والطعام، وهذا كله دليل على التضامن والأخوة الدينية مع إقليم الحجاز وكان يشترك في هذا التكافل الإجتماعي كل المدن الرئيسية كالبليدة ووهران، وقسنطينة مليانة، المدية وغيرها من المناطق.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج 1، ص 232..

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 239.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 84.

[4] ناصر الدين السعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 36.

وبحكم هذه المساعدات والأموال التي ترسل لخدمة الحرمين الشريفين وفقرائهما فقد كانت مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين من أكبر الجهات الوقفية، وظهرت منذ إستقرار الحكم العثماني بالجزائر في القرن السادس عشر، وقدرها البعض بثلاث أرباع الأملاك الوقفية بمدينة الجزائر.

وما يمكن قوله أن مؤسسات الحرمين الشريفين نالت أهم قسط من العقارات الموقوفة نذكر منها: 840 منزلا و 258 دكانا و 33 مخزنا و 82 غرفة و 3 حمامات و 11 مخبزة، و 4 مقاهي، وفندق و57 بستانا، و 62 ضيعة و 6 طاحونة و 201 إيجارا [1] وهي إحصائيات تؤكد قوة هاته المؤسسة والأملاك التي تقوم على إدارتها والدور الكبير الذي تلعبه في التكفل بسير المدارس والمساجد وشؤون الطلبة والعلماء والفقراء والمحتاجين بالجزائر.[2]

ونظرا للإنتشار الواسع لمؤسسة الحرمين الشريفين قال في هذا الصدد "فلين فاليبر"[3]: تكاد تكون جميع دور المدينة والبساتين المنتشرة بضواحيها تابعة لمرجع الحرمين..." [4]

ونظرا للأهمية السياسة بالإضافة إلى أهميتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المؤسسة الحرمين فقد كانت وجه الجزائريين في العالم الإسلامي[5]، كان ركب الحج الجزائري يتوجه تارة وتارة حرا إلى الوكالة الجزائرية بالإسكندرية في سفن إسلامية أو نصرانية ومنها إلى الحرمين.

---

[1] حميدي أبو بكر الصديق، الأوقاف الجزائرية في بيت المقدس والجزائر ومصيرها في ظل الاحتلال، المرجع السابق، ص 186.

[2] صالح محمد، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 3، العدد 2 سبتمبر 2020، ص 245.

[3] فلين فالير، قنصل فرنسا بالجزائر اواخر القرن الثامن عشر.

[4] عائشة غطاس وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 243.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 236.

المبحث الثاني: مؤسسة سبل الخيرات.

تعد مؤسسة سبل الخيرات الحنفية من أشهر المؤسسات الوقفية في العهد العثمـــاني وقيل أنها تأسست منذ 1590.[1]

وقد عرفت تنظيما كبيرا في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني حتى أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة الحرمين الشريفين من حيث وفرة مداخيلها وكثرة أوقافها لإنتسابها إلى المذهب الحنفي من جهة ولفئة الطائفة التركية وجماعة الكراغلة التي كانت توقف أملاكها لفائدة المساجد الحنفية وكانت مؤسسة شبه رسمية[2]، وكان بهذه المساجد التي تكفلت مؤسسة سبل الخيرات بالإشراف أهمها:

1. جامع السيدة (920هـ/ 1564م)
2. جامع القايد صفر (940ه/1534م)
3. الجامع الجديد (1070هـ / 1660م)
4. جامع شعبان خوجة (1106هـ/ 1694م)
5. جامع كتشاوة[3] (1106هـ/ 1194م)
6. جامع الشبارلية وزاويته (1201ه/ 1778م)
7. جامع در القاضي (1209ه/ 1795م)
8. جامع القصبة ومسجد القصبة وقد يبلغ عددها 08 مساجد.

ويعود أمر التصرف في أوقاف سبل الخيرات إلى المفتي الحنفي الذي يقوم بالصلاة ويتولى الإفتاء بالجامع الجديد[4]، الذي يخصص له دخل سنوي لا يقل عن 150 ريال .[1]

---

[1] حميدي أبو بكر الصديق، الأوقاف الجزائرية في بيت المقدس والجزائر، ومصيرها في ظل الاحتلال، المرجع السابق، ص 187.

[2] أحمد مريوش وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، نوفمبر 2007، ص 57.

[3] كتشاوة، أصلها كيجاوة وهي هضبة مخصصة لرعي المعز، ويطلق عليها ساحة المعز.

[4] الجامع الجديد: هو المسجد الرئيسي لأتباع المذهب الحنفي بالجزائر الذي أسس مكان مدرسة المولى إبن عنان سنة 1660م الموافق ل 170ه.

لقد كانت هذه المؤسسة تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من زوايا ومدارس ومساجد وموظفين وفقراء ومن أهم المشرفين عليها أوخر العهد العثماني هو الحاج خلیل آغا.[2]

كما كانت مؤسسات سبل الخيرات ذات نفوذ كبير في الدولة والمجتمع وذلك لأهمية الأوقاف والمنشآت التي كانت تشرف عليها وهي التي كانت مكلفة بدفع مرتبات حوالي 88 طالبة ملحقين بالمساجد التي تحت إدارتهم[3] ولأنها كانت مؤسسة خاصة بالطبقة الحاكمة العمانية وهذا ما أوجد منافسة من السكان والحكام العثمانيين في تلك الفترة ولو بطريقة غير مباشرة.[4]

هذا كله جعل ثروة هذه المؤسسة تقدر بثلاثة أرباع الأوقاف العامة ناهزت 331 وقف منها 119 ملكية عقارية وتوفر مدخولا سنوي يقدر ب 180000 فرنكا. [5]

لقد كانت المؤسسة الوقفية كغيرها من المؤسسات تؤثر في الحياة الثقافية والدينية داخل وخارج مؤسسات الجزائر العثمانية وهذا ما يدل على إهتمام العنصر التركي والكرغلي بوقف ممتلكاته من أجل المنفعة المشتركة.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقلية، المرجع السابق، ص 89.

[2] أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص57.

[3] نفسه، ص 57.

[4] عقيل نمير، أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، الوقف في الجزائر أثناء القرنين (18–19)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ماي 2001، ص 196.

[5] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 58.

المبحث الثالث: مؤسسة الأولياء والمرابطين والأشراف.

كان العثمانيون يتقربون إلى المرابطين بشتى أنواع الوسائل فزاد عدد الأضرحة والزوايا في الجزائر خاصة في العهد العثماني، بحيث فسر شالر قنصل أمريكا في الجزائر كثرة الأضرحة بأن السكان يحبون بناء القبور الفخمة لتخليد ذكرى أقاربهم.[1]

وفي هذا الصدد، حضي أغلب الأولياء (المرابطين) بأوقاف خصصت للإنفاق على أضرحتهم، ففي مدينة الجزائر وخارجها كانت تتوزع أوقاف الأولياء على 09 أضرحة 8 منها تقع داخل المدنية وواحد وهو ضريح عبد الرحمن الثعالبي يقع بنواحي جرجرة[2]، وكانت تحتل المرتبة الأولى حيث قدرت في السنوات الأولى للاحتلال 69 وقفة مردودوها السنوي 6000 فرنك، تنفق على القائمين على الضريح ويوزع قسم منها على فقراء المدينة كل يوم خميس فرنك إلى ثلاثة فرنكات لكل فرد[3]. هذا ما تطلب إنشاء مؤسسة تتولى رعاية هذه الأوقاف وتسيرها تتكون من مجموعة من الموظفين هم الناظر (شيخ الحضرة) والوكيل والشاوش وثلاث أئمة وحزابين وأربعة مقرئين.[4]

أما في منطقة القبائل قدرت أوقاف سيدي علي بن موسي وبالضبط في منطقة المعاتقة في الطريق الذي يؤدي إلى ذراع الميزان قرب تيزي وزو تقدر ب850 شجرة زيتون و 340 شجرة من التين وأراضي صالحة للزراعة.

---

[1] شال وليم، مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر (1824–1816)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل عربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص105

[2] عائشة غطاس وآخرون، المرجع السابق، ص 302.

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 59.

[4] علي نابليت، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي دراسات إنسانية، الوقف في الجزائر أثناء القرنيين (18 و19)، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ماي، 2001، ص 174.

ضف إلى ذلك أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن اليلولي التي توزعت ممتلكاتها الوقفية على أربع ولايات هي: تيزي وزو، بجاية، البويرة، برج بوعريريج. وكانت تشمل النباتات والأراضي الزراعية.[1]

أما الأشراف فقد كانوا من الفئات المتمركزة في المجتمع ولهم أوقافا خاصة وهم أيضا من الفئات التي كانت تتعاطف مع العثمانيين وقد بني لهم محمد بكداش باشا زاوية خاصة بهم وقفها لهم، ونصت وقفية لهم على أن لا يضم فيها سوى الشريف[2] غير متزوج ولا يتولى فيها الأمامة والدرس والخطبة إلا الشريف.[3]

فقد كان للأشراف في الجزائر نقابة خاصة ونقيب يسمى نقيب الأشراف، ومن أشهر العائلات التي تولت هذه النقابة عائلة الزهار[4] فكان للأوقاف الأشراف وكيل خاص فليس هو النقيب المذكور لأن النقابة منصب تمثيلي أما الوكالة فقد كانت منصب إداري.[5]

[1] زيدي قاسمي، الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878، دراسات إنسانية "الوقف في الجزائر أثناء القرنيين (18و19)"، مجلة كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجزائر ، ماي 2001، ص 235.

[2] قد شاع في هذا العهد ادكاء الشرف بكثرة، حيث لا تكاد وتجد عالما أو حاجا قد اشتهر أمره بين الناس إلا واسمه مقرون بعبارة الشريف

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 142.

[4] وقد اشتهر من أبناء هذه العائلة الشريف الزهار صاحب مذكرات تعغيب الأشراف إلى جانب عائلة المرتضي.

[5] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 141.

المبحث الرابع: مؤسسة أهل الأندلس

إتخذ الأندلسيون من مدن إيالة الجزائر مقرا لهم، وتركوا عليها بصمات ظاهرة أينما حلوا فيها، فأحيوا مدينة شرشال، وعمروا كلا من القليعة والبلدية، وزودوا مدينة الجزائر بالمياه في حين لم تكن تعتمد إلا على الآبار والصهاريج.[1]

وبتقادم الزمن إستقر مهاجرو الأندلس في المدن الساحلية وأخذ بعضهم يساهم في الحروب البحرية ضد الإسبان كما أن بعضهم قد مارس التجارة، التعليم والصنائع المختلفة لكن هذه الأعمال لم تمنع من شعورهم بالحاجة إلى التضامن كفئة خاصة لذلك أسسوا بتشجيع من السلطة التي كانت تتعاطف معهم، عدة مؤسسات خيرية يهدفون من ورائها التضامن فيما بينهم من جهة وإلى خدمة فقرائهم من جهة أخرى. [2]

وقد خص كثير منهم جامع الأندلس والزاوية الملحقة به الذي أسس في النصف الأول من القرن السادس عشر 1633 م، بكثير من الهبات، الأوقاف حتى أصبحت هذه الأوقاف توفر دخلا وافرا ومردودا سنويا محترما مما استوجب إدارة خاصة، تتولى استخلاصه وتوزيع فائضه على المحتاجين من أهل الأندلس. [3]

وقد كان إنشاء المدرسة والمسجد من طرف الأندلسيين حافزا على تخصيص المزيد من الأوقاف لينفق من مردودها على القائمين بأمور هاتين المؤسستين الخيريتين، إذ نظمت أوقاف الأندلس وأصبح لها وكيل يقوم بشؤونها يعرف بوكيل الأندلس. [4]

لقد تعززت مؤسسة أوقاف الأندلس بتأسيس زاوية الأندلسيين، ثم تكاثرت مشاريعهم الخيرية حتى أصبحت تقدر بـــ 4.080.72 فرنكا ذهبيا، ولتشكل الأندلسيين جمعية أندلسية مكونة من ستة أشخاص كلهم من المهاجرين الأندلسيين، وعينوا وكيلا لذلك هو

---

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص 309.

[2] فلة القشاعي موساوي، أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة دراسات انسانية، ماي 2001، الجزائر، ص 169.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 240

[4] فلة القشاعي موساوي، المرجع السابق، ص 170.

الشيخ محمد الآبلي [1]، فكانوا يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع الجزائري وخصوصا عند الأتراك، حتى أن بعضهم كان يعين على أوقاف حنفية عثمانية مثل حميدة الأندلسي الذي كان عضوا في لجنة إدارة سبل الخيرات وسليمان الكبابطي الذي عينه خضر باشا على أوقاف جامعة [2].

وتتكون أوقاف هذه المؤسسة من حيث نوعيتها إلى صنفين أوقاف خاصة بهم توجد بمدينة الجزائر وضواحيها كانت تضم في سنتي (1809-1810م) حسب ما ورد في سجلات البايلك 35 حانوتا و 18 دارا و 07 بساتين، أما الصنف الثاني من أوقاف الأندلسيين فهي الأوقاف التي يشترك فيها فقراء الأندلس مع الحرمين الشريفين أو مع عامة الناس فهي تتميز بكثرة عدده وتنوع أصنافها تشتمل على 35 حانوتا و 26 منزلا إضافة إلى عدد من الأحراش والمخازن. [3]

قد بلغ مردود هذه الأوقاف المشتركة بين الحرمين والأندلس عام 1733م 844 ريالا وكان مردود هذه الأوقاف يخصص للإنفاق على المكلفين بالتعليم والشعائر الدينية بالإضافة إلى ما كان يرصد لسد حاجيات إبناء السبيل والفقراء. [4]

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 240.

[2] عبد المجيد قدور، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الإسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20 ديسمبر 2003، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 174.

[3] محمد البشير الهاشمي الصقلي، المرجع السابق، ص 164.

[4] أبو اقاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 45.

المبحث الخامس: أوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة:

كان هناك عدد من الأوقاف سواء داخل مدينة الجزائر أم خارجها، مخصص ريعها للإنفاق على المرافق العامة، كالطرق والعيون والسواقي والقنوات [1]، ولقد خصصت كثير من الأوقاف للإنفاق على المعوزين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والأبراج.[2]

المواقف كانت تحضى بالعديد من الأوقاف، وخصص لكل مصلحة من هذه المواقف العامة وكيل خاص يرعى أوقافها ويتعهد بشؤونها مثل وكيل العيون والسواقي الذي كان مدخوله السنوي من الأوقاف التي يشرف عليها يبلغ بـــ 150 ألفا في السنوات الأولى من الاحتلال إضافة إلى المرافق العامة، هناك أوقاف الثكنات التي كان عددها في أواخر العهد العثماني بمدينة الجزائر سبع ثكنات، بحيث ترجع مداخيلها على الجيش المقيم في غرفها وكانت تأوي ما بين 200 و 300 رجل في غرف صغيرة وما بين 400 و 600 في غرف كبيرة [3]، فيعود أصل هذه الأوقاف إلى الجنود الذين ترقوا في رتبهم العسكرية حيث ارتبطت أهمية العقار الموقوف بأهمية الإرتقاء في الرتبة أو المنصب الإداري الذي بحوزة الواقف ولكن الجنود يحصلون على أجورهم من الباشا فقد كان مداخيل الأوقاف تصرف في أشياء ترفيهية مثل الهدايا التي يقدمها وكيل الوقف لجنود الغرف الوقفية وسميت أوقاف الجند والثكنات بمؤسسة الاوجاق.

ويصر كثير من المؤرخين على تسمية مؤسسة المرافق العامة بالمؤسسة غير الدينية نظرا لدورها في مدينة الجزائر غير أن نشأتها كانت بدوافع دينية بإرواء عابري السبيل ورعايتهم حيث تقوم بصيانة الطرق والعيون، حفر السواقي، قد جرى العرف على ذلك

---

[1] عقيل نمير، المؤسسات الرقمية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان 115–116، سبتمبر، ديسمبر، عام 2011 م ص 261.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الوقف والجباية، المرجع السابق، ص 243.

[3] فارس مسدور، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مرجع سابق، ص 125.

حتى سميت العيون الموجودة في الأماكن العامة "السبيل" ولا يزال هذا المصطلح يستعمل حتى اليوم للدلالة على المنافع العامة. [1]

فتجدر الإشارة إلى أن الوقف بالجزائر خلال العهد العثماني بالجزائر لم يقتصر على المؤسسات الدينية، حيث كان للوزراء وكتاب الخوجات وكبار الضباط عدة أوقاف على مجموعة من المنشآت، فأنشأ رضوان خوجة قائد الدار زاوية له في قسنطينة وأوقف عليها سنة 1220 م، كما إشترك النساء أيضا في الوقف، فأخت خضر باشا هي السيدة قمر بنت القائد محمد باي، التي أوقفت على جامع أخيها الباشا بعد وفاته. [2]

[1] عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص 236.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص 89.

الفصل الثالث:
دور الأوقاف في تمويل الحياة الثقافية

المراكز الثقافية في العهد العثماني

عاشت الجزائر في العهد العثماني وضعا تعليميا شكل حلقة هامة في التاريخ الثقافي للبلاد، المتميز بطبيعته التواصلية، فلم يحدث أن سجلنا فراغا في هذا البعد، وإن كان الأمر لا يخلوا من بعض التعثر والتراجع أحيانا.

وبالنسبة للمرحلة العثمانية التي سنسلط عليها عدسة البحث من مدخلي الأداء التعليمي، والوظيفة المصاحبة له، فإن معطيات الواقع تشير إلى أنه "لم تخمد الحركة العلمية في هذا العصر، ولم يقف دولاب العلم والتعليم من أي ناحية من نواحي البلاد، بل كان الكثير من فضلاء الأتراك وأعيانهم ينشطون العلم والمتعلمين بما حبسوه على تلك المشاريع من الأوقات الفنية ذات الريع الكبير". [1]

وقد عرف الريف إنتشار الكثير من المراكز الثقافية، مثلما يؤكده قول الشيخ البوعبدلي "إن العصر العثماني امتاز في الجزائر بانتقال المراكز الثقافية من المدن إلى القرى واشتهرت عدة معاهد، إن ذاك في كامل القطر كمعاهد بني يعلي، واليلولي، وأحمد بن باديس وقرومة وبني خليل وسماتة والمدية ثم معاهد الراشدية ومازونة والونشريس واليعقوبي وندرومة ونواحي تلمسان ".[2]

حيث تنوعت الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني متمثلة في سبع مراكز وهيئات ذكرها محمد بن ميمون في التحفة المرضية وهي: كتاتيب القرآن الكريم والزوايا والمساجد والمدارس والدكاكين التجارية والأندية المنزلية والمكتبات العامة

[1] أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر مكانها ومدتها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، ص 1984، ص 89.

[2] صالح محمد، "دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني"، نفس المرجع السابق، ص 284.

والخاصة، فقد توزعت الثقافة في هذا العهد على سبعة مراكز كل منها يقوم بوظيفته التي أسندت إليه حسبما تتطلبه ظروف العصر وتقتضيه قوانين إقليم القطر وعوائد سكانه. [1]

وذكر أبو القاسم سعد الله أن العثمانيين ساهموا في رفع التعليم برصد الأوقاف فقد كثرت في الجزائر المدارس الإبتدائية حتى لا يخلوا منها من الأحياء في المدن ولا قرية من القرى في الريف، بل إنها كانت منتشرة في بيت أهل البادية والجبال النائية، وهذا ما جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون من كثرة المدارس بها، وانتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان، وقد عد بعضهم العشرات من هذه المدارس بالإضافة إلى المساجد والزوايا والرباطات[2]، حيث لعبت الأوقاف دورا محوريا وهاما في انتشار المدارس والمساجد والكتاتيب ونشر التعليم.

[1] محمد بن ميمون الجزائري، النهضة المرضية في الدولية البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، ص 58.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 274.

المبحث الأول: بناء الكتاتيب وتمويلها

كانت الكتاكيب من أهم مراكز الإشعاع التعليمي إنتشارا في الجزائر خلال العهد العثماني باعتبارها أقل وحدة في التعليم الإبتدائي لأنها كالمدارس الأولية يعلمون فيها مبادئ القرآن وأصول الكتاب العربي والكتاب جمع كتاتيب او المكتب كما يسمى أحيانا وكان يطلق عليه ولا سيما في العاصمة المسيد وهو بدون شك محرف من تصغير كلمة مسيد [1]، وكان يطلق عليها في الأرياف إسم الشريعة أما عن الغرض من وجودها فيرى يحيى بوعزيز أنها أسست لتجنيب المساجد ضوضاء الأطفال والحفاظ على نقاوتها[2].

وقد عرفت الجزائر خلال التواجد العثماني الكثير من الكتاتيب بحيث أنها كانت منتشرة في جميع الأحياء السكنية وفي كثير من الأحيان بإسم ذلك أو الشارع كما هو الشأن مع مكتب سوق القندقجية حيث أن هذه الأماكن كثيرا ما كانت تخضع لرغبة الواقفين بحيث أن بعضها قد يوجه لتحفيظ الصبيان القرآن الكريم وتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة، والبعض الآخر يوجه لخدمة مذهب معين حيث أن التعليم الإبتدائي يعتمد على الحفظ في الأساس وعلى الأخذ بيد التلميذ في إتقان الكتابة والقراءة والتعلم مبادئ الحساب وقواعد الدين وحفظ بعض الفنون وقد ساهمت هذه الكتاتيب إلى حد كبير في تحفيظ القرآن ومحو الأمية عند المقبلين عليها وهي الوظيفة التي كانت تطلع بها في الغالب وعلى أية حال فإن هذه الكتاتيب كانت تساهم في منح الطفل رصيدا معرفيا يساعده على شق طريقه في المجتمع[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 277.

[2] يحيى بوعزيز، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19-20 م"، الدراسات الإسلامية، العدد السابع، ص 46.

[3] زكيه نزل غرابة، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، الجزائر، 2099، ص 06.

وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء وأحيانا كان المكتب يحمل إسم الواقف كمكتب علي باشا والسيد الحاج مصطفى بول كباش ومكتب العمالي وإذا كان المكتب يقع في البادية وهو يسمى الشريعة تنسب لذلك خيمه خاصه لتحفيظ القرآن وإقامة الصلوات.

الأماكن الطبيعية العمرانية للكتاب فقد كان في الغالب عباره عن حجره أو دكان في الأصل أو جناح في مسجد بل إن بعض الواقفين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع ويجعلها كتاب للأطفال، وكذلك كان في زوايا المرابطين أجنحه خاصه لتعليم الاطفال حفظ القران[1].

ولم يكن التعليم في الكتاتيب يرتبط بمراحل عمرية محددة فعدا ما يتراوح عدد مريديه ما بين 15 و20 طفلا يواصلون الدراسة من ثلاث إلى أربع سنوات، أما من يرغب في مواصلة الدراسة فيبقى لسنوات أخرى من أجل التعلم وحفظ القرآن كله[2].

أما أصحاب الكتاتيب كانوا من جميع طبقات المجتمع فالباشوات والبايات والموظفون السامون كانوا يساهمون مع الأهالي في هذه المهمة العلمية والخيرية، فقد وجدت وقفيه لوقف مجهول خصصها للصالح الذي يعلم الأطفال في المدرسة التابعة لمنزله، وبالقرب من جامع خضر باشا أنشأ الحاج مصطفى لتعليم القرآن وهو المكتب الذي وسعه الباشا إبراهيم خوجة فيما بعد[3].

ويقبل الجزائريون جميعا على إرسال أطفالهم إلى هذه الكتاتيب بدون تراخ، حتى الذين لا يطبقون التعاليم الدينية لأن القرآن الكريم يمثل الرمز والعنوان للإسلام، فالجميع يحرصون على أن يبدو ويظهروا مسلمين حتى ولو أن البعض لا يطبق مبادئه وأركانه ولا يعمل بها.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 277.

[2] بخوش صبيحه، "وظيفة التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، مجلة حوليات، ع 4، 2008، ص 137.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 277.

ومعظم هذه الكتاتيب القرآنية بسيطة المظهر والمبنى قليلة الإمكانيات المادية واصحابها من الطبقة الفقيرة جدا يتصدون لتعليم القرآن في هذه الكتاتيب للحصول على لقمة العيش ومن ضمن هذه الكتاتيب:

- مسيد برقيصة
- مسيد سيدي بوقدور وضريحه
- مسيد إبن علي وضريحه
- مسيد الحمامات[1]
- مسيد جامع الزاوية وهي زاوية سيد سيدي محمد الشريف الزهار
- مسيد جامع سفير

ورغم المظهر المزري أحيانا لهذه الكتاتيب القرآنية وفقر أصحابها ورغم الأساليب العتيقة المختلفة التي كانت تطبق وتتبع داخلها فإن دورها هام جدا في المحافظة على القرآن الكريم وعلى الطابع الإسلامي للجزائر شكلا ومحتوى وفي مقاومة وإفشال سياسة التنصير الفرنسية.[2]

[1] يحي بوعزيز، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19-20م"، مرجع سابق، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 49.

المبحث الثاني: بناء المساجد وتمويلها

هي من أقدم المؤسسات الثقافية تعد النواة الأولى كمؤسسة ثقافية فمنذ ظهور الإسلام تولت الوظيفتين الدينية والتعليمية، لم يقتصر دورها في العبادة والصلاة فقط، بل تعداها إلى تعليم القرآن وإقامة حلقات لتدريس شتى العلوم، حيث تقام الدروس اليومية "وقد كانت مرتعا لحلقات الدروس اليومية ومحطا لفنون العلوم التي كانت تدرس لذلك العهد لا سيما في المدن والقرى، حيث لا زوايا تقوم بدورها في بث ما أمكنها من العلوم، المتوطأ عليها آنداك والمتداولة بين سواء الناس"[1].

وغالبا ما تنسب المساجد إلى مؤسسها من السياسيين والتجار والعسكريين، أو إلى الأحياء الواقفة بها كجامع باب الجزيرة وجامع سوق الغزل بقسنطينة أو إلى صنعة أو حرفة أهل الحي كجامع الخياطين وجامع حي الرمان بتلمسان[2].

وكان بناء المساجد عملا فرديا بالدرجة الأولى ولا تتدخل الدولة في ذلك وإذا كان وأن بناء أحد الحكام مسجدا فسيكون من ماله الخاص، وهذا الفعل يعبر عن إحسانه وحبه للخير.

وقد إشتهرت مدن الجزائر بكثرة مساجدها، منها جامع كتشاوة والجامع الأكبر وجامع صفر وجامع القصبة والجامع الجديد وجامع دار القاضي وغيرهم، ففي مدينة الجزائر مثلا "كانت تتوفر على 106 مساجد أهمها الجامع الأعظم الذي يقوم بخدمة 19 مدرسا و18 مؤذنا و8 حزابين و13 قيما بالإضافة إلى ثلاثة وكلاء يسهرون على تنظيم الأعمال به"[3].

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، مرجع سابق، ص 59.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 245، ص 246.

[3] بلقاسم عياشي، "واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائريين"، مجلة حوليات، العدد

ويذكر دوفول DEVOULY أنه "مع نهاية الحكم العثماني كان يوجد بمدينة الجزائر 166 مؤسسة دينية، 13 مسجدا كبيرا و109 مسجد صغير، و32 ضريحا، و2 زاوية، وحسب التقرير الذي قدمته الإدارة الفرنسية سنة 1836 م كان يوجد 103 مسجدا"[1].

إلا أن غالبيتها هدمت بفعل المستعمر، أما بقسنطينة فكان عدد أماكن العبادة والتعليم فيها يزيد عن 100 منها 75 مسجدا وجامعة بالإضافة إلى 7 مساجد تقع خارج المدينة و17 مدارس رئيسية وفي ندرومة فيوجد عدة مساجد منها المسجد الأعظم وفي عنابة بلغ عدد مساجدها 37 مسجدا أشهرها مسجد سيدي مروان، بالإضافة إلى 39 مؤسسة للتعليم و5 زوايا ثلاث منها في الريف، أما المساجد بتلمسان فبحسب إيمريت فبلغت 50 مسجدا أغلبها صغير[2].

نماذج عن بعض الجوامع والمساجد في الجزائر في العهد العثماني

الجامع الجديد:

بني سنة 1071هـ-1660م، وهو يمتاز بمنارته التي كان يبلغ إرتفاعها 29.5م ثم صار إرتفاعها بعد الردم 25 م وبالزخرفة البديعة كما يمتاز بمحرابه المزخرف بضروب النقش الجميل ويمتاز أيضا بمنبره المصنوع في إيطاليا والحافل بضروب الأناقة والجمال.[3]

وكان الجامع الجديد مقر للمفتي الحنفي وآخر المفتين فيه عند الإحتلال هو الحاج إبن الحاج عمر بن مصطفى الذي توفي سنة 1243هـ-1827م، وترجع الوثائق بناء الجامع الجديد إلى سنة 1071هـ-1660م في مكان مدرسة بعنان، وينسب إلى بناء المجاهد الحاج حبيب[4]، وهذا المسجد لا يزال قائما إلى يومنا هذا.

---

[1] أمير يوسف، "الوقف والإدارة الحضرية بمدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر ميلادي المساجد نموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 09، 2018، ص 124.

[2] صالح محمد، "دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 249.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، جزع 5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1989، ص 34.

[4] المرجع نفسه، ص 34.

جامع كتشاوة:

أول إشارة إلى جامع كتشاوة ترجع إلى سنة 1612/1021 ثم جرى توسيعه وتجميله على يد الداي حسين سنة 1209هـ-1794م، وهو الداي الذي فتحت وهران في عهده.[1]

وإسم كتشاوة (أيضا كجاوة) ليس هو إسم باني الجامع ولا مجدده، وإنما هو إسم للمكان الذي بني عليه، وكانت أوقافه تحت يد (سبل الخيرات) باعتباره من الجوامع الحنفية، ومنها مجموعة من العقارات وكان جامع كتشاوة من أكبر المساجد بالعاصمة.[2]

وقد لوحظ في هذا العهد الإختلاف القائم بين المساجد العثمانية (الحنفية) حيث كانت أنيقة وجيدة والمساجد الخاصة بالأهالي (المالكية) والتي كانت متواضعة وغير معتنى بها وهذا ما أشار إليه الورثلاني لما وصفها قائلا "فلا تكاد ترى في مدائنهم مسجدا عظيما قد أحدث بل ولا مهدما قد جدد ولا واهيا قد أصلح بل لو سقط شيء آخر من أكبر مساجدهم فأحسن أحوالهم فيه إلا كان مبنيا برخام أن يعاد بآجر وجص وإن كان مخصصا أن يعاد بطين، بحيث تجد المسجد كأنه مرقعة فقير هندي فيه من كل لون رقعة".

وقد يكون حكمه هذا ناتجا عن مقارنة لها بمساجد تونس والمغرب ومصر بل أن هذا الحكم كان له بالغ الأثر على بعض البايات حيث تذكر المصادر أن صالح باي قسنطينة بتدبر أوضاع المساجد فأحصاها ورممها وأوقف عليها وجدد بعضها وأنشأ لذلك مجلسا علميا خاصا للنظر في شؤونها وفعل مثله محمد الكبير باي وهران.[3]

دور المساجد:

كان المسجد ملتقى العباد، ومجمع الأعيان ومنشط الحياة العلمية والاجتماعية وهو قلب القرية في الريف، وروح الحي في المدينة، كما كان هو الرابطة بين أهل القرية

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر القافي، ج5، المرجع السابق، ص 37-38.

[2] المرجع نفسه، ص 39.

[3] بخوش صبيحة، "وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 38.

والمدينة لأنهم يشتركون في بنائه جميعا كما كانوا جميعا يشتركون في آداب الوظائف فيه.[1]

كانت المساجد تولي أهمية بالغة لتحضير كتاب الله عز وجل فيوجد في المسجد اماكن لتحفيظ القرآن.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 246.

المبحث الثالث: بناء الزوايا ورعايتها

إتسم العهد العثماني في الجزائر بإنتشار غير مسبوق للزوايا والتي ساهمت بشكل كبير في نشر العلم والوعي الديني بالإضافة إلى تدخل القائمين عليها في حل قضايا الناس، ولقد لعبت الزوايا دورا أساسيا في نشر الثقافة في الأرياف فأوجدت بذلك نوعا من التوازن بين الريف والمدينة.[1]

وكانت الزوايا كما يؤكد يحي بوعزيز تلعب دورا هاما وتحتل الصدارة بين المراكز والمؤسسات الثقافية من حيث تثقيف المعوزين والفقراء من أبناء الشعب وكان بها طوران للتعليم الطور الإبتدائي يتعلمون فيه القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وطور ثانوي ويأتي بعد الطور الإبتدائي ويقوم على تدريس الفقه واللغة والنحو والعقيدة[2] . حيث كانت تمثل دورا لعابري السبيل، وكان لإيواء الفقراء والمساكين وطبقا لوظيفتها فهي على ثلاثة أنواع:[3]

- يمكن أن تكون الزاوية محلا تلقى في دروس للطلبة (في مختلف مراحل التعليم) وفيها مساكن خاصة لهم فهي من هذه الناحية أشبه بالمدارس الداخلية في وقتنا الحاضر تتوفر على جميع الظروف المادية والعلمية لطلبتها كي يتفرغوا لدراستهم العلمية فقط.
- يمكن أن تكون الزاوية ملجأ للطلبة أو العلماء المغتربين يجدون فيها المأوى مجانا بها مسجد للصلاة والوعظ والإرشاد والأذكار.

ونشير في هذا الإطار أن الزوايا كانت تسمى على سابق عهدها بالرباطات إلا أن هذا المصطلح بدأ يختفي منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري وحل محله مصطلح الزاوية.

وعلى أية حال فقد ساعد العثمانيون خلال تواجدهم في الجزائر الصالحين ببناء الزوايا والرباطات، وأنفقوا في سبيل ذلك بسخاء، فرتبوا لبعضها أوقاف خاصة وأعفوا

[1] مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، ص 317.

[2] صالح محمد، "دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 256.

[3] زكية منزل غرابة، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 06.

المقربين منها من الضرائب ومنحوه حرمة وحصانة فالمستنجد بحماهم لا يلحقه أذى ما دام في حماية الشيخ.[1]

تمويل الزوايا:

معظم الزوايا القديمة كانت أحباس (أوقاف) تتمثل في الأراضي الزراعية وكانت الأرض تحرث وتزرع ثمراتها على يد السكان أنفسهم عن طريق تخصيص يوم أو أكثر لها، فهو عندهم عمل مجاني لله، ومن أجل بركة الشيخ عند أصحاب الزاوية، ولكنه في المفاهيم الحديثة هو نوع من السخرة الممنوعة، ومهما كان الأمر فإن الزاوية تجني من وراء ذلك المال والثمرات من مختلف الإنتاج الذي تأتي به الأرض، ولم يكن للزاوية إلا الأرض، فهناك أيضا العقارات كالدكاكين والمحلات الأخرى التي يذهب ريعها للمرابط والزاوية، هذا النوع من الوقف قد توقف في العهد الفرنسي بعد أن استولت الإدارة الاستعمارية على جميع أحباس الزوايا وضمتها إلى أملاك الدولة في المدن أولا ثم في الأرياف، ولذلك اعتمدت الزوايا على طرق أخرى في التمويل والعيش والإنتشار.[2]

من بين ذلك حق الزيارات والذي يعني به ما يأتي به الزائر من عطية أو صدقة أو هبة للزاوية وصاحبها، وكل شخص يأتي للتبرك أو السؤال أو زيارة قبر الشيخ يأتي معه بمبلغ من المال أو يقدم عينا من كل نوع يستطيع، وهناك نوع آخر من المداخيل يحصله في مواسم معينة فمثلا إذا رجع الشيخ من الحج أو حج بعد المرض أو إحتفلت الزاوية بإحدى المناسبات، فإن على الإخوان واجب التبرع والزيارة أيضا كل حسب إستطاعته.[3]

دور الزوايا:

- كانت معاهد لتعليم الشبان وتنوير العامة كما كانت تعمل على غرس الروح الدينية وتعميق الحضارة الإسلامية العربية بالإضافة إلى وظيفتها الدينية كانت تمثل المسجد

[1] زكية منزل غرابة، مرجع سابق، ص 07.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص 284.

[3] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص 285.

والدراسة في آن واحد حيث تكون مركز للعبادة، وكذا تدريس علوم الدين والفقه وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، إضافة لكونها ملجأ لعابري السبيل.[1]

- وعملت الزوايا في العهد العثماني على أن تأخذ على عاتقها تعليم الناس ونشر الوعي الديني بينهم.[2]
- كما عملت على سد حاجة السكان في تعليم أبنائهم في ظل غياب السلطة التي لم تهتم بالتعليم والتوجيه خاصة في الريف.[3]
- كما كانت مقصدا للعديد من الطلبة وإيواء الفقراء والغرباء.[4]
- ومن الزوايا التي لعبت دورا رئيسيا في نشر التعليم من غير العاصمة زاوية محمد التواتي ببجاية وزاوية عبد الرحمن الجيلالي وزاوية سيدي عبد الرحمن وغيرها كثير.[5]
- إهتمت بتحفيظ القرآن ونشره بصورة مكثفة بين الأجيال لحمايته من النسيان والضياع والإندثار.
- إحتضنت اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ونشرتها بشكل واسع ومكثف وفتحت أبوابها لطلاب العلم والمعرفة وأنفقت عليهم بسخاء وكان ذلك شكلا من أشكال مقاومة الجهل والأمية ونشر العلم والمعرفة وعملا، ضد سياسة التجهيل التي كانت الإدارة الإستعمارية الفرنسية تتبعها ضد الأهالي الجزائريين.[6]

---

[1] صليحة بردي، "الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني "دراسة في واقع المعطيات""، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد 11، جوان 2018، ص 130.

[2] رشيدة شدري معمر، "الزوايا ودورها الديني والثقافي في الجزائر والثقافي في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 49، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص 280.

[3] المرجع نفسه، ص 280.

[4] محمد محمدي، "المساجد والزوايا ببجاية ودورها في حفظ الدين والفكر الصوفي"، مجلة حوليات التراث، العدد 13، جامعة سعيدة، الجزائر، 2013، ص 113.

[5] زكية منزل غرابة، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 08.

[6] يحي بوعزيز، "أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين 19 و 20"، مرجع سابق، ص 53.

- لعبت دورا بارزا في إنهاء الخلافات والخصومات بين مختلف الفئات والطبقات الإجتماعية وذلك بفضل مركز شيوخها ومقدميها ووكلائها ولعبت دور الحكم وقللت من المشاكل.
- كانت هذه الزوايا بمثابة مخازن ودواوين للكتب والمخطوطات في مختلف العلوم والفنون وذلك بفضل إهتمام شيوخها وأبناءها بالعلم والتعليم.[1]

[1] المرجع السابق، ص 54.

المبحث الرابع: بناء المدارس وتمويلها

تعددت المؤسسات الثقافية خلال العهد العثماني في الجزائر واختلفت أدوارها حسب إختصاص كل واحدة منها، لكن بمجملها أعطت تلك الصورة البارزة لما عرفه النشاط الثقافي في الجزائر، من أبرز هذه المؤسسات المدارس فهي تعد واحدة من المؤسسات التي أوجدها المجتمع من أجل المحافظة على ثقافة وتراثه.

وقد ساهم أفراد المجتمع في الجزائر خلال التواجد العثماني في وقف أموالهم لتعليم أبنائهم كان نتاجها تأسيس العديد من المدارس التعليمية عبر القطر الجزائري كله حتى لا تكاد منطقة تخلو من مدرسة للتعليم، وهو ما جعل جميع الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون من كثرة المدارس بها وإنتشار التعليم وندرة الأمية بين السكان.[1]

والأكيد أن الأوقاف كان لها دورا كبيرا في إنتشار هذه المدارس، وكان يطلق وصف المدرسة على المؤسسات الدينية من كتاب وزوايا ومساجد بحكم إختلاط وظيفة المدرسة في نشر التعليم، فقد كانت بعض المساجد والزوايا تؤدي وظيفة المدرسة في نشر التعليم بجميع أنواعه وخاصة الثانوي، وكانت بعض الزوايا عبارة على مدارس كما كانت مساكن للطلبة الذين يدرسون، كانت بعض المدارس ملحقة بالزوايا وأخرى ملحقة بالمساجد، وكثيرا ما ينص الوقف على تأسيس زاوية وجامع ومدرسة في (وقت نفسه)، لذلك فإنه من الصعب تغيير الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات مجتمعة في مجتمع يقوم فيه التعليم قبل كل شيء على الدين، وتلعب فيه المساجد والزوايا (وليس المدارس) الدور الرئيسي.[2]

[1] زكية منزل، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 08.

[2] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، مرجع سابق، ص 279-280.

يوجد إختلاف بين المؤرخين الذي تحدثوا عن الحياة الثقافية في العهد العثماني في تحديد عدد المدارس الموجودة آنذاك وخاصة الإبتدائية، إذ لا يوجد خط فاصل يميز المدرسة عن الكتاب وعن الزوايا التي يتعلم فيها الأطفال، والمسجد الذي تقدم فيه دروس للأطفال في أحد حجراته.[1]

ومن أهم المدارس نذكر مدرسة الأندلسيين ومدرسة شيخ البلاد في العاصمة ويبدو أن أصل المدرستين زاوية، فقد جعل الأندلسيون من الزاوية التي أسسوها كما سبق مدرسة عليا لتعليم علوم القرآن ودراسة مختلف العلوم الأخرى وكان الوقف يغطي حاجة المدرسة وهو الوقف الذي كان تحت إشراف لجنة من أعيانهم، ومن المتوقع أن التعليم في هذه المدرسة كان على مستوى راقي لأن الأندلسيين قد عرفوا فن التدريس وحسن التربية ومراعاة التطور العقلي للتلاميذ.[2]

وقد إشتهرت تلمسان بوفرة المدارس والعلماء رغم تدهورها السياسي حيث كان يوجد بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية بالإضافة إلى المدارس الإبتدائية، وقد أشاد الوزان بأن أهل تلمسان إهتموا بعناية المدارس وتشييدها والإنفاق عليها، ويقول بعضهم بأن المدارس إنقرضت في تلمسان، فإن الفرنسيين قد وجدوا فيها بعد إحتلالها 50 مدرسة ابتدائية ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي، وهما مدرسة الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإمام، والمعروف أن الباي محمد الكبير هو الذي أعاد لمدرستي تلمسان أوقافهما وجددهما.[3]

[1] بخوش صبيحة، "وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 140.

[2] زكية منزل، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 06.

[3] أبو القاسم، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 274.

دور المدارس:

- لعبت دورا كبيرا في المحافظة على الشخصية الجزائرية، ومحاربة الأمية حيث كانت منتشرة في كل المناطق الجزائرية الحضرية والريفية وكانت مراكز إشعاع علمي.[1]
- كما كان لها دورا في تثقيف وتربية الأطفال على قواعد الإسلام وعلى نمط إجتماعي محدد، وهي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم الذي هو أساس الثقافة الإسلامية وأيضا تساهم في إعطاء الطفلة رصيدا من المعارف التي تساعده على شق طريقه في المجتمع بعد خروجه منها.[2]
- تعلم الأطفال مبادئ العلوم والقراءة والكتابة فيحفظون لسانهم من العجمة ويتوددون في التفاهم والتخالط حيث ما كانوا.[3]
- وكانت تؤدي وظيفة أساسية في المجتمع خصوصا رفع الأمية.
- ساهمت في نشر الثقافة في الجزائر قبل الإحتلال.

التعليم:

من خلال المؤسسات الثقافية التي ذكرناها (كتاتيب وزاويا ومساجد ومدارس) يتضح لنا طبيعة التعليم الذي كان سائدا، فهو التعليم العربي الإسلامي الذي كان قائما على الدراسات الدينية واللغوية والأدبية والقليل من الدراسات العلمية.

وكان التعليم ينقسم إلى:

التعليم الإبتدائي:

كان جد منتشرا تتولاه المدارس القرآنية حيث تشير المصادر إلى أن العاصمة وحدها كان بها حوالي 1000 مدرسة إبتدائية، وكان الكتاب هو أساس التعليم الإبتدائي وعادة ما يخصص لحفظ القرآن وتعليم مبادئ القراءة والكتابة وتربية الأطفال كما أن

[1] صليحة بردي، "الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني (دراسة في الواقع والمعطيات)"، ص 131.

[2] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 279.

[3] المرجع نفسه، ص 279.

بعضها كان مخصصا لخدمة مذهب أو جماعة معينة، وكانت الكتاتيب تمول من طرف الأهالي والباشوات والموظفين والبايات وعادة ما تكون ملحقة بالزوايا والجوامع.[1]

وتكون مدة التعليم الإبتدائي حوالي 4 سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين، وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية.[2]

ولقد أشاد عدد كبير من المؤلفين بالطريقة البيداغوجية الجيدة التي كانت متعبة في هذا المستوى من التعليم، وكانت العلاقة جيدة بين التلميذ والمعلم، وهي تقوم على مبدأ الإحترام الكبير من طرف المجتمع كله، وتظل هذه العلاقة محفوظة حتى عند ما يصبح التلميذ رجلا مسؤولا فهو دائما ينظر إلى مؤدبه نظرة إحترام فهو بمثابة والده الروحي.[3]

التعليم الثانوي:

هي المرحلة التي تتوسط الإبتدائي والعالي، كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف، وكان التعليم الثانوي مجانا، وكان المدرس يتلقى أجرته من الأوقاف وهي تبلغ بين من مائة إلى مائتين من الفرنكات سنويا.[4]

وكان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي ثلاثة آلاف تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وكانت الدروس تشتمل على النحو وتفسير القرآن وينال الطالب في النهاية إجازة تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه، ومتى حصل

[1] بخوش صبيحة، "وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، مرجع سابق، ص 143.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابقّ، ص 163.

[3] حميد آيت حبوش، "واقع التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني"، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع 7، 31 ديسمبر 2013، ص 17.

[4] أبو القاسم سعد الله، "محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)"، مرجع سابق، ص 163.

التلميذ على الإجازة يصبح طالبا يستطيع قراءة القرآن في الجامع ويتولى وظيفة، مؤدب أو كاتب.[1]

والمدرس حر في وضع البرنامج الدراسي، وفي تحديد أوقات التدريس في الغالب، فبعضم كان يعد دروسه في الصيف ويلقيها في الشتاء، وبعضهم كان يلقى دروسه ثلاث مرات في اليوم الواحد، كما أن بعضهم يلقيها في الصباح فقط، أو بعد الظهر فقط، أو مرتين في النهار وقد لا ينقطع بعض المدرسين من التدريس طول النهار، ومهما كان الأمر فإن معظم الدروس كانت في الصباح وبعد الظهر وبعد العصر.[2]

التعليم العالي:

لم يتكفل بطور التعليم العالي جهة معينة في الدولة، حيث لم يكن في الجزائر كلها جامعة واحدة بالمعنى المتعارف علية، فقد خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة للتعليم العالي توحد نظم التعليم وتحافظ على مستواه وتعكس نشاط وإتجاه العلماء ولم يكن للجزائر جامعة إسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي، بل قد تفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها، فدروس السعيد قدورة وعلي الأنصاري وأحمد بن عمار بالعاصمة، ودروس سعيد المقري في تلمسان وأحمد البوني في عنابة، كانت مضرب الأمثال في العمق وللإحاطة والرقي، غير أن شهرة العلماء كانت نتيجة جهودهم الشخصية وليس نتيجة إنتمائهم لنظام شامل تخضع له المؤسسات التابعين لها.[3]

[1] المرجع نفسه، ص 165.

[2] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 344.

[3] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 273.

والأستاذ الذي يدرس في التعليم العالي يسمى عالما أما عدد الطلبة فقد كانوا بين 700 إلى 800 في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالي، وكان الأساتذة يتقاضون أجورهم من الأوقاف أيضا وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع.[1]

وأهم مواد التعليم العالي هي النحو والفقه الذي يشمل العبادات والمعاملات، والتفسير والحديث والحساب، والفلك، بالإضافة إلى التاريخ والتاريخ الطبيعي والطب، لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى وقلة التجديد والحفظ.[2]

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 165.

[2] المرجع نفسه، ص 165.

المبحث الخامس: تمويل المكتبات

تعد المكتبات المركز الثقافي والمعرفي الذي يعكس تراث الأمة وتطورها العلمي والأدبي والفني، حيث كانت الجزائر خلال العهد العثماني في طليعة البلدان التي تزخر بالكتب والمكتبات والمخطوطات فقد كانت مدنها مزدهرة بمختلف الكتب.

وكانت الكتب في الجزائر تنتج محليا عن طريق التأليف والنسخ أو تجلب من الخارج ولا سيما من الأندلس ومصر وإسطنبول والحجاز، حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أن الباحثين الفرنسيين كانوا مندهشين من كثرة الكتب التي شاهدوها فقاموا بجمعها غداة الإحتلال لكثرة تنوعها والعناية بها فيما أكد التمقروطي في أواخر القرن العاشر (16 م) أن مدينة الجزائر كانت كثيرة الكتب وأنه لا يضاهيها بلد في ذلك من بلدان إفريقية ولا سيما كتب الأندلس.[1]

حيث ضرب شارل فيرو على ذلك مثلا "بمكتبة شيخ الإسلام بقسنطينة (عائلة الفكون) الذي قال عنها أنها لم تكن غنية بالكتب الخاصة بالجزائر فقط بل حتى بالكتب المتعلقة بالبلاد الإسلامية المجاورة".[2]

أما حواضر بايلك الغرب إشتهرت بها مكتبات تلمسان ومعسكر ومازونة بما تتضمنه من مخطوطات ومؤلفات وقد وصل عدد المكتبات بها 20 مكتبة، منها المكتبة التي أوقفها الباي محمد الكبير على المدرسة المحمدية بمعسكر.[3]

والشيء نفسه يمكن أن يقال عن مدينة قسنطينة التي كانت تعج بالمكتبات التي حوت كتب المشارقة والأندلسيون، إضافة إلى المؤلفات المحلية خاصة في عهد صالح باي الذي وفر الإستقرار وشجع العلماء وجلب الكتب وحبس الأوقاف.[4]

---

[1] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 285-286.

[2] المرجع نفسه، ص 286.

[3] رشيدة شدري معمر، "المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية 1518-1830م"، مجلة معارف، ع 20، جوان 2016، ص 102.

[4] المرجع نفسه، ص 103.

أما محتويات الكتب فكانت لا تخرج عن التقارير والقراءات والأحاديث النبوية وشروحها وكتب الفقه والأصول والتوحيد والمصاحف وكتب الدعاء والصلوات إضافة إلى بعض الكتب العقلية كالنحو والأدب والفلسفة ولم يكن إقتناء الكتب مقتصرا على الأغنياء فقط بل حتى من قبل الطلبة الفقراء، وعرف هذا العهد حركة النسخ والإستنساخ وكان الباي محمد الكبير من أشهر الذين شجعوا على ذلك، فقد شجع الطلبة وكتابه الخصوصيين على إختصار الكتب المطولة ونسخ بعض الكتب الأخرى كما أمر بجمع فتاوى العلماء.[1]

ولقد كان في الجزائر نوعان من المكتبات العامة والخاصة وغالبا ما كانت هذه المكبتات بجوار المسجد أو الزاوية، فالمكتبات العامة كانت تضم مختلف المخطوطات في شتى العلوم يلجأ إليها الطلبة والأساتذة من جميع النواحي، كانت المكتبات ملحقة خاصة بجوامع الخطبة التي كانت تحتوي على خزائن الكتب الموقوفة على الطلبة والعلماء أما المكتبات الخاصة فهي مكتبات لم تكن تختلف من حيث وضيفتها مقارنة بالمكتبات العامة فهي خاصة بالمطالعة والبحث ولكن في إطار العائلات العلمية والأعيان الذين لديهم غيرة على الكتب ونسخها.[2]

كعائلة الفكون التي تملك أضخم مكتبة وهي مكتبة حمودة الفكون التي يوجد بها 2500 مجلد فمدينة قسنطينة لوحدها بها 17 مكتبة، أما بايلك الغرب فقد إشتهرت مكتبة أبو راس الناصري.[3]

ومن الأمثلة عن المكتبات العامة: مكتبة المدرسة الكتانية، مكتبة الجامع الكبير، مكتبة المدرسة المحمدية، معسكر، مكتبة زاوية الشيخ التازي-وهران-، مكتبة زاوية القيطنة، مكتبة مدرسة مازونة، مكتبة زاوية آقبوا.

---

[1] بخوش صبيحة، "وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 146.

[2] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 297.

[3] رشيدة شدري معمر، المرجع السابق، ص 104.

أما المكتبات الخاصة نذكر منها: مكتبة شيخ العرب لإبن المقري، مكتبة الشيخ محمد بن إسماعيل تحتوي على 1500 مؤلف.

وكان وقف الكتب يتم بنفس الطريقة التي تتم بها الّأوقاف الأخرى فالواقف عادة ينص على أن الكاتب موقف في سبيل الله على طلبة الجامع أو الزاوية أو المدرسة التي يوجد فيها، كما ينص على منع إخراج الكتب من المؤسسة الموجودة فيها وكان الواقف أيضا يضع بعد عبارة الوقف الشرعية ختمه الذي يحمل تاريخ الوقف وخطه الشخصي.[1]

وكانت الكتب بهذه الخزائن الموقوفة على الطلبة والعلماء تختلف من حيث كميتها بحسب. "أهمية الوقف الذي تتغذى منه وتبعا لأهمية الجامع وأمانة الوكيل وضخامة عدد السكان في المدينة المعنية.[2]

فعملية الوقف لم تكن مقصورة على فئة المتنورين من السكان وإنما كان يشترك في ذلك العامة من الناس من يجهلون محتوى الكتاب وإنما كان يقوم به هؤلاء من باب التقرب إلى الله تعالى.

وقد ساعدت هذه المكتبات على نشر الثقافة الدينية وإنتعاش الحركة العلمية في أوساط المريدين المترددين على مشايخها ويذكر أحد التقارير أن المستوى الثقافي للجزائريين في نهاية العهد العثماني كان أفضل بكثير من مستوى الجنود الفرنسيين الذي كانوا في الجزائر أثناء حملتهم على العثمانيين بها، إذا شهد شاهد من قادة الجيش الإستعماري يومئذ أن الأمية بين جنوده بلغت (45%)، وبالمقابل كان عدد القادرين على القراءة والكتابة من الجزائريين يفوق نسبة (55%)[3] .

[1] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 298.

[2] المرجع نفسه، ص 296.

[3] زكية منزل غرابة، "دور الوقف في نشر العلم خلال العهد العثماني"ـ مرجع سابق، ص 11.

دور المكتبات:

- كانت المكتبات وسيلة لنشر العلم وشحن أذهان العلماء والمدرسين بالدين والثقافة.[1]
- كان يتمثل دورها في خدمة الدين والثقافة.
- كانت المكتبات توجد بالمساجد والزوايا والمدارس، وكانت مفتوحة للطبلة خصوصا ثم لجميع قراء المسلمين، ولا نتوقع في ذلك العهد وجود مكتبة عمومية أو شعبية أو وطنية بالمعنى الذي نستعمله اليوم.[2]
- كذلك كانت الجوامع، وخصوصا جوامع الخطبة تحتوي على خزائن الكتب الموقوفة على الطلبة والعلماء.
- كانت هناك المكتبات الخاصة لأهل العلم وعائلاتهم وما تساهم به في نشر العلم داخل العائلة حتى المتعاملين معها والأقربين من أهلها.

[1] أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي"، ج1، مرجع سابق، ص 310.

[2] المرجع نفسه، ص 296.

خاتمة

خاتمة:

يتبين لنا في ختام هاذا البحث أن الوقف من أعمال البر ومن دعـــائم الخيـــر فـــي المجتمع في الجزائر الإسلامية عامة وله حضورا وأهمية كبيرة في الجزائر.

يعتبر الوقف أساس كل دراسة لأوضاع مدينة الجزائر وإقتصـــادها كونـــه تعـــاملا شرعيا وإجراءا قانونيا وعاملا مؤثرا في الإدارة العثمانية في الجزائر وكذلك في الحيـــاة الثقافية.

لعبت الأوقاف دورا هاما في بعث الحركة الثقافية والتعليميـــة فـــي كافـــة المـــدن الجزائرية بقسنطينة ووهران وتلمسان والمدية والجزائر ... سواء كان ذلك في المدارس والمساجد والزوايا وصيانتها ورعايتها شؤون الطلبة والمدرسين والعلماء، الأمـــر الـــذي مكن من محاربة الجهل والأمية في أوساط الجزائريين ونشر الثقافة العربية الإســـلامية، فإن تنوع هذه المؤسسات وتعددها في الجزائر خلال العهـــد العثمـــاني جهـــل الأجانـــب يندهشون نتيجة قلة الأمية خلال العهد العثماني.

كما ساهم الوقف في نشر العلم وظهور طبقة العلماء والمثقفين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

الحديث

أولا- المصادر:

1. إبن كثير، البداية والنهاية، دار المنار، ط1، 2001، ج7، ص 97.
2. إبن منظور، لسان العرب، اعداد وتصنيف يوسف خياط، ج3، لبنان.
3. خوجة حمدان، المرآة تق تع محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP.
4. وليم شال، مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر (1824-1816)، تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل عربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
5. بن ميمون الجزائري محمد، النهضة المرضية في الدولية البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981.

ثانيا- المراجع:

6. الجموي ياقوت، معجم البلدان، دار الفكر بيروت، ج1.
7. حميدي أبو بكر الصديق، الأوقاف الجزائرية في بيت المقدس والجزائر ومصيرها في ظل الاحتلال، سلسلة الكتب الأكاديمية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
8. خرفي صالح، الجزائر والأصالة الثورية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
9. دودو أبو لعيد، الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830-1855)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
10. رباحي عبد القادر، أحكام الوقف، دار إبن حزم، ط1، بيروت-لبنان، 2009.

11. السدلان صالح إبن غانم، أحكام الوقف والوصية والفرق بينهما، ط2، دار بلنسية للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1416.
12. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1830– 1954)، ج5، دار الغرب الإسلامية، بيروت، لبنان، 1998.
13. سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، البصائر، ج1، الجزائر، 2007.
14. سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
15. سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.
16. سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، 2001.
17. سعيدوني ناصر الدين، دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1954.
18. سعيدوني نصر الدين، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، دراسات إنسانية، عدد خاص بالوقف، ماي، 2001.
19. الشيخ محمد مصطفى الشلبي، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط4، 1982.
20. الصالح محمد إبن أحمد بن صالح، الوقف في الشريعة الإسلامية وأثره في تنمية المجتمع، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية اثناء النشر، ط1، 2001.
21. عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2006.

22. غطاس عائشة وآخرون، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.
23. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر مكانها ومدتها ونظامها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1984.
24. مريوش أحمد وآخرون، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث والحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر 1954، نوفمبر 2007.
25. المهدي محمد أحمد، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، مطبعة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003.
26. الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
27. ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات لواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

ثالثا- المجلات والمقالات

28. أمير يوسف، "الوقف والإدارة الحضرية بمدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر ميلادي المساجد نموذجا"، مجلة قضايا تاريخية، العدد 09، 2018، ص 124.
29. آيت حبوش حميد، "واقع التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني"، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، ع 7، 31 ديسمبر 2013، ص 17.
30. بخوش صبيحه، "وظيفة التعليم في الجزائر في العهد العثماني"، مجلة حوليات، ع 4، 2008، ص 137.

31. بردي صليحة، "الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني "دراسة في واقع المعطيات""، مجلة الذاكرة، تصدر عن مخبر التراث في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد 11، جوان 2018.

32. بو لحبال حسن، الثقافة الإسلامية، مجلة محكمة نصف سنوية تعنى بقضايا الفكر والتراث الإسلامي، العدد 07، 2010، ص 61، 62.

33. سعيدوني نصر الدين، الأوقاف بفحص مدينة الجزائر، دراسات إنسانية، عدد خاص بالوقف، ماي، 2001.

34. شدري معمر رشيدة، "الزوايا ودورها الديني والثقافي في الجزائر والثقافي في الجزائر خلال العهد العثماني"، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 49، جامعة البويرة، الجزائر، 2020، ص 280.

35. شدري معمر رشيدة، "المراكز التعليمية في الجزائر العثمانية 1518-1830م"، مجلة معارف، ع 20، جوان 2016، ص 102.

36. عبيد مصطفى، أنفونتان وفلسفته في تنفيذ الإستعمار الفرنسي بالجزائر 1839-1841، مجلة الأدب والحضارة الإسلامية، ع 15، شعبان 1434 هـ، جوان 2013 م، قسنطينة الجزائر.

37. عياشي بلقاسم، "واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائريين"، مجلة حوليات، العدد

38. قاسمى زيدي ، الوقف بمنطقة القبائل من 1817 إلى 1878، دراسات إنسانية "الوقف في الجزائر أثناء القرنيين (18و19)"، مجلة كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، الجزائر ، ماي 2001، ص 235.

39. قدور عبد المجيد، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الإسلامي ونتائجها الاجتماعية والحضارية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 20 ديسمبر 2003، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر.

40. كنتور رابح، الوقف واثارة دراسة تاريخية بوقف في منطقة البلدية (1791–1873)، حولية المؤرخ، ع3–4، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2005، ص 304 305.

41. محمد صالح ، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، جامعة تيسمسيلت، المجلد 3، العدد 2 سبتمبر 2020، ص 245.

42. محمدي محمد، "المساجد والزوايا ببجاية ودورها في حفظ الدين والفكر الصوفي"، مجلة حوليات التراث، العدد 13، جامعة سعيدة، الجزائر، 2013.

43. مسدور فارس، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف، مجلة الأوقاف، العدد15، نوفمبر، الكويت، 2008.

44. المغلي محمد البشير، التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للإحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، 06 مارس 2022، المراكز الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر.

45. موساوي فلة القشاعي، أوقاف أهل الأندلس بمدينة الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة دراسات انسانية، ماي 2001، الجزائر.

46. نابليت علي، أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي دراسات إنسانية، الوقف في الجزائر أثناء القرنيين (18 و19)، مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ماي، 2001.

47. نمير عقيل، المؤسسات الرقمية الجزائرية في العصر العثماني ودورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، العددان 115–116، سبتمبر، ديسمبر، عام 2011 م.

48. نمير عقيل، أوقاف مدينة الجزائر في القرن الثامن عشر، الوقف في الجزائر أثناء القرنين (18–19)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ماي 2001.

رابعا– الرسائل والأطروحات الجامعية

49. سلطان العلماء محمد عبد الرحيم، محمد أحمد أبو ليل، الوقف مفهومه ومشروعتيه، أنواعه، وحكمه، وشروطه، بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول في المملكة العربية السعودية التي تنظمه جامعة أم القرى، عام 1422هـ.

50. جفار سمية، الأوقاف في الجزائر خلال القرن 19م (1830/1870)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، 2014/2013.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
مقدمة: ..... أ
الفصل: مدخل مفاهيمي للوقف في الجزائر خلال العهد العثماني
المبحث الأول: التأصيل الشرعي للوقف 5
التعريف اللغوي: 5
تعريف المذهب المالكي: 6
تعريف المذهب الحنفي: 6
تعريف الشافعية: 7
الأدلة على مشروعية الوقف: 8
أ.من القرآن الكريم: 8
من الإجماع: 10
أ.أركان الوقف والحكمة من مشروعيته: 10
1. أركان الوقف: 10
اركان وشروط الوقف : 10
المبحث الثاني: عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر وتطورها. 14
عوامل إنتشار الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني: 14
المبحث الثالث: أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني. 17
أهمية الأوقاف في الجزائر خلال العهد العثماني: 17
الفصل الثاني: المؤسسات الوقفية في الجزائر خلال العهد العثماني
تمهيد: 22
المبحث الأول: أوقاف الحرمين الشريفين. 24

المبحث الثاني: مؤسسة سبل الخيرات. 26
المبحث الثالث: مؤسسة الأولياء والمرابطين والأشراف. 28
المبحث الرابع: مؤسسة أهل الأندلس 30
المراكز الثقافية في العهد العثماني.....35
المبحث الأول: بناء الكتاتيب وتمويلها 37
المبحث الثاني: بناء المساجد وتمويلها 40
نماذج عن بعض الجوامع والمساجد في الجزائر في العهد العثماني 41
الجامع الجديد:.....41
جامع كتشاوة: 42
دور المساجد: 42
دور الزوايا:.....45
المبحث الرابع: بناء المدارس وتمويلها 48
دور المدارس:.....50
التعليم:.....50
التعليم الإبتدائي:.....50
المبحث الخامس: تمويل المكبتات 54
دور المكتبات:.....57
خاتمة:.....59
قائمة المصادر والمراجع 61
فهرس المحتويات.....67

ملخص:

إن تاريخ الأوقاف الجزائرية بين أن الجزائريين إهتمو بها، وهاذا مـــا يـــدل علـــى تمسكهم بعقيدتهم ودينهم الإسلامي الحنيف ،ومن جهة أخرى إقتناعهم بضرورة التضامن والتكافل فيما بينهم.

يعتبر نظام الوقف من الأنظمة التي لعبت دورا فعالا في تاريخ الحضارة الإسلامية حيث كان لها أسلوبا حضاري متقدما للتمويل الـــذاتي للمرافـــق الإســـلامية ومؤسســـاته الإجتماعية والدينية والعلمية والإقتصادية، فأثار الوقف لا تنحصر بذلك في البر والإحسان للواقف وإنما له آثار إجتماعية وثقافية ودينية.

كان الوقف أنجح وسيلة لإستمرار المؤسسات العلمية والإجتماعية في أداء وظيفتهـــا ورسالتها دون إنقطاع وذلك من خلال إستثمار أموال الأوقاف إســـتثمارا صـــحيحا عـــن طريق تنوع المؤسسات الثقافية واختلافها وانتشارها في مختلف البلاد ،وهذا يدل على أن الوقف شكل دعامة أساسية ومهمة للتعليم والبحث العلمي في الجزائر.

Abstract :

The history of the Algerian endowments shows that the Algerians paid much attention to them, and this indicates their adherence to their faith and their nostalgic Islamic religion, and on the other hand their conviction of the necessity of solidarity and interdependence among them. The endowment system is one of the systems that played an effective role in the history of Islamic civilization. It had an advanced, civilized method for self-financing of Islamic facilities and their social, religious, scientific and economic institutions, the effects of the endowment are not limited to the kindness and benevolence of the donor, but rather it has social, cultural and religious effects. The endowment was the most successful way for the scientific and social institutions to continue to perform their function and mission without interruption, by properly investing endowment funds through the diversity and diversity of cultural institutions and their spread in various countries.The endowment